أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية(*)

د. محمد يونس يحيى الصائغ
أستاذ القانون الدولي العام المساعد
كلية الحقوق / جامعة الموصل

المقدمة :

عند إنتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة بأهدافها المعروفة وعلى مدار أكثر من أربعة عقود ومنذ نشأة هذه الأخيرة نجد أن هناك سمة أساسية في المجتمع الدولي أنذاك تتمثل في الحرب الباردة بين كتلتين رئيستين في المجتمع الدولي ، الكتلة الاشتراكية بقيادة الإتحاد السوفيتي (السابق) ، والكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وخلال فترة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع مسلكاً واضحاً لاحتواء التوسع السوفيتي (في هذه الفترة) في أي مكان من العالم والعمل طوال الوقت على بناء ترسانة هائلة من الأسلحة النووية لردع الإتحاد السوفيتي عن إستخدام القوة العسكرية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها(١).

ثم بعد ذلك إنتهت الحرب الباردة من الناحية العملية بتفكك الإتحاد السوفيتي (السابق) وذلك في أوائل التسعينات من القرن المنصرم (٢).

(*) **أستلم البحث في ٢٠٠٨/١٠/١١ *** قبل للنشر في ٢٠٠٩/١/٥** .

(١) انظر في ذلك : أشتون ب. كارتر. والدكتور ويليام . ج – بيري وزير الدفاع الأمريكي الأسبق. الدفاع الوقائي إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن . ترجمة أسعد حليم ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م. مؤسسة الأهرام . ص١٧ .

(٢) هللت الصحافة العربية لإنهيار الإتحاد السوفيتي السابق في أوائل التسعينات ، معتبرين أن أساس متاعب العالم يتمثل في وجود الإتحاد السوفيتي ، وللأسف الشديد ماهي إلا نظرة سطحية للأمور – وفي حقيقة الأمر هي بداية معناه المجتمع الدولي وخاصة منطقتنا (منطقة الشرق الأوسط) و ما حلت عليها حالات الوهن والضعف على يد الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الجديدة – التي تتمثل في النزعة الإمبراطورية للسيطرة المنفردة= = على العالم كله والتي يروج لها اليمين الجمهوري المحافظ الجديد ، وحلفاء إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية ، أنظر في ذلك (الدكتور أحمد ثابت ، وخليل العناني ، العرب و النزعة الإمبراطورية الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ ، ص٧ وما بعدها .

وبالتالي كانت هناك نتيجة مترتبة على إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة تتمثل في قيام الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن الأمريكي من مخاطر[١] .

إن الإستراتيجية الأمنية – الأمريكية التي وضعت للتعامل مع أخطار الحرب الباردة ليست ملائمة للتعامل مع ما يتعرض له الأمن الأمريكي من مخاطر في القرن الحادي والعشرين[٢] .

وبالتالي لابد من صياغة إستراتيجية أمن جديدة مناسبة لهذا العالم الجديد – وذلك بعد إنتهاء الحرب الباردة – وأن تضع السياسات البرامج الكفيلة لتنفيذ هذه الإستراتيجية وتتمثل في إستراتيجية دفاعية –

كما يرى وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري – للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين وهي ما تسمى بالإستراتيجية الوقائية وبمجرد انهيار الإتحاد السوفيتي السابق في بداية التسعينات وزوال قدرته على مناطحة الولايات المتحدة عسكرياً بادر فريق عمل كان يعمل تحت إمرة (ديك تشيني) بوضع وثيقة عرفت (بمرشد التخطيط لشؤون الدفاع Defence Aplanning Guidance) وقد نصت :

الوثيقة على أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تكون على إستعداد للجوء الى القوة إذا لزم الأمر ، وإن هذه السياسة الأمريكية هدفها أن تظل

---

(١) وهذا ما يراه الدكتور وليم بيري وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في الفترة ما بين ١٩٩٤ الى يناير ١٩٩٧ في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وقد قام بترتيب هذه المخاطر (الدكتور وليم بيري) ترتيباً تنازلياً من الأشد الى الأقل خطورة فمثلاً على رأس الترتيب توجد القائمة (أ) وتشمل المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة الأمريكية من النوع الذي يمثله الإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ولكن بإنهيار الإتحاد السوفيتي يزول مثل هذا الخطر ، القائمة (ب) تتمثل في الحالتين القائمتين في الخليج العربي وفي شبه الجزيرة الكورية و من جهة نظر بيري لا يمثلان خطراً على وجود الولايات المتحدة أو طريقة الحياة الأمريكية ، والقائمة (ج) كما يرى بيري – تشغلها مواقع مثل (كوسوفو والبوسنة والهرسك والصومال ورواندا وهاييتي) وهي قد تؤثر في أمن الولايات المتحدة تأثيراً غير مباشر ، وخلو القائمة (أ) وأيضاً القائمة (ج) يحدث شيئاً من التحول في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة – وذلك للحفاظ على أمنها القومي ، فلا بد من التغيير في هذه الإستراتيجية من أجل ردع أو دحر المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الولايات المتحدة . أنظر في ذلك : أشتون ب كارتر ، الدكتور وليام . ج. بيري . المصدر السابق . ص١٧ وما بعدها .

(٢) كل ذلك من وجهة نظر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وليم . ج. بيري .

الأسبقية للولايات المتحدة على وجه الدوام وأن تكون كفيلة بهزيمة مخططات أية دولة تسعى لمنافستها [١] .

إن هذه الوثيقة – السابق ذكرها – لم تجتذب الإنتباه إلا بعد أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١) ، فقد شجعت بوش الأبن على وضع ملامح إستراتيجية جديدة [٢]. وبناء على هذه الإستراتيجية الجديدة أصبح بوسع الولايات المتحدة الأمريكية خوض حرب وقائية أو إستباقية [٣] دون تعرضها لخطر تلقي ضربات فعلية في المقابل.

---

(١) اليوم للأسف – الشديد – يبدو أن معتوهي الحرب الوقائية قد تملكوا السلطة في الولايات المتحدة وعملوا على إعادة تعمير الحرب الوقائية على أنها حرب إستباقية حيث تقتنع الإدارة الأمريكية بأنه إذا لم تتصرف اليوم فسيحدث شئ مريع لهم في الغد . ويرى (ديك تشيني) – نائب الرئيس الأمريكي – ووزير الدفاع (رونالد رامسفيلد) أنهم مجهزون وبشكل طبيعي لتفادي الجرائم التي توشك أن تحدث ، و من الوهم التأكد من التنبؤ ، والشئ الذي يظل يعلمه التاريخ هو أن المستقبل ملئ بالمفاجآت . أنظر في ذلك :

Arthur Schiesing 0jr ; (a distinguished historian , was an advisor to president john F0 Kennedy); unilateral preventive war : legitmate and immoral , los Aneles times ,21 August 2002.

(٢) تجاوزت هذه الظاهرة أقصى حدودها في (كوريا وفيتنام) وقد إنعكس هذا بوضوح في الوثيقة التي حددت إستراتيجية الإدارة الأمريكية الحاكمة الآن وهو مبدا بوش Bush Doctrine الذي اعلن في ٢٠٠٢/٩/٢٠ وقد زاد الأمر سوءا عندما تولى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة المحافظين الجدد وهذه المجموعة كان بداية تشكيلها في عهد الرئيس ريجان وتبلورت سياستها في مسارين : (أ) الهيمنة على العالم . (ب) التأييد المطلق لإسرائيل – وظهرت خطورتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في فترة الرئيس بوش الإبن . كما أن الأحداث تؤكد أن هذه المجموعة (المحافظون الجدد) تعد أول التيارات الرئيسية في المجتمع الدولي الأقل إحتراماً للقانون الدولي والمؤسسات الدولية ويفضلون العرف على التشريع ولا يرون حاجة أو ضرورة لأن تكون الحرب مبررة أخلاقياً .أنظر في ذلك : الأستاذ الدكتور عبد العزيز سرحان . الأمم المتحدة إختيار المصير الشرعية أو الإستعمار الأمريكي ، دار النهضة العربية . ٢٠٠٥ . ص١٦:١٧ ونص الوثيقة الخاصة بهذه الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية نجدها على الموقع الألكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية في الرابط :

=

= Http;www//usinfo0state.gorg/Arabic/tr/1015 sana see.htm.

(١) إن مذهب الحرب الإستباقية والذي تحول الى حرب وقائية بسبب الخوف الكبير والرغبة (الأكيدة) في السيطرة على المحيط الدولي وذلك لإزالة التهديدات المحتملة والتي من الممكن أن تتحول الى أعمال مادية في المستقبل قد

وهذا ما سوف نحاول أن نقوم بإستبيانه من خلال الهيكلية التالية :
المبحث الأول / الحرب الاستباقية وتطبيقاتها
المطلب الأول / مفهوم الحرب الإستباقية
المطلب الثاني / تطبيقات الحرب الاستباقية
المبحث الثاني / شرعية الحرب الاستباقية
المطلب الأول / الولايات المتحدة الأمريكية وشرعية الحرب الاستباقية .
الفرع الأول / شرعية الحرب الاستباقية في المفهوم الامريكي
الفرع الثاني / الاسانيد التي استندت عليها USA من اجل تبرير الحرب الاستباقية .

المطلب الثاني / الموقف الدولي من شرعية الحرب الاستباقية
الخاتمة

المبحث الأول

الحرب الاستباقية وتطبيقاتها

ساهم ذلك في خلق المزيد من الخوف ، ومن الممكن أن تستسلم بعض الدول بشكل دفاعي لأنها خائفة من الحالة الإستباقية ٠(وهذا ما فعلته ليبيا في ديسمبر ٢٠٠٣ عندما اعلنت تفكيكها لبرامجها النووية واستعدادها لتعويض ضحايا حادث لوكربي) ونجد أن البعض الآخر (من الدول) مستاءون من المعتدي الذي يتبنى المذهب الإستباقي وقام بقتل العديد من الأبرياء في مسعاه الى الأمن الكلي ٠

وسواء تسلحت الدول والمجموعات لأنها خائفة أو مستاءة فإن النتيجة الحتمية تكون متمثلة في إزدياد عدم الإستقرار حيث إن مذهب الحرب الإستباقية يخلق خوف متبادل من الهجوم المفاجئ، وفي حالة مذهب الحرب الإستباقية الذي تتبعه الولايات المتحدة يزيد من عدم الإستقرار لأن هذا المذهب مقرون بهدف الولايات المتحدة للوصول الى الأولوية العالمية وإمتلاك قوة عسكرية غير قابلة للتحدي وبالإضافة الى ذلك يقوض (هذا المذهب الإستباقي) من الدبلوماسية والقانون الدولي ، انظر في ذلك الموقع الإلكتروني الآتي:

- http//www.carnegiecouncil.org/view media.php.prim/D/868.
- www.pbs.org/wgbh/pages/front/iae/shows/iraq.html.

وأيضاً الأستاذ محمد سيد أحمد ٠ معضلات عصرية (مذهب الحرب الإستباقية) ، الأهرام ، العدد ٤٢٤٣١ في ٢٠٠٣/٢/٧ ٠

من اجل التعريف بالحرب الاستباقية وأصولها التاريخية وتطبيقاتها قديماً وحديثاً سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين ، نتناول في الأول ماهية الحرب الاستباقية ونستعرض من خلال الثاني تطبيقات لهذه الحرب .

المطلب الأول

مفهوم الحرب الإستباقية

إن الحرب الإستباقية preempitive war كفكرة لا تعود الى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فقط بل قبل ذلك ، فعند نهاية النظام العالمي الثنائي القطبية الذي رمز له بسقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩ وتلاه بعد ذلك انهيار المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفيتي السابق ، فقد ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة ، فلم يكن هناك دولة تملك أن تزعم لنفسها الندية في التسلح مع أمريكا [١] .

ففي بداية التسعينات إنهار الإتحاد السوفيتي وترتب على ذلك زوال قدرته على مناطحة أمريكا عسكرياً ، وعلى الجانب الاخر في الولايات المتحدة الأمريكية (بالذات في عهد الرئيس بوش الأب) تكون فريق عمل تحت إمرة ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي في تلك الفترة الزمنية ، وذلك من أجل وضع وثيقة عرفت بإسم (مرشد التخطيط لشؤون الدفاع Defnce Planning Guidance) وقد نصت هذه الوثيقة على أن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون على إستعداد للجوء الى القوة إذا لزم الأمر لمنع إنتشار الأسلحة النووية وأن هدف السياسة الأمريكية أن تظل الأسبقية للولايات المتحدة على وجه الدوام [٢] .

وعندما تقلد الرئيس بيل كلنتون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية إنصب الإهتمام على المخاطر الجوهرية على الأمن القومي وعلى الإستراتيجيات ذات

---

(١) أنظر في ذلك : الأستاذ محمد سيد أحمد ، معضلات عصرية مذهب الحرب الإستباقية ، المصدر السابق .

(٢) ففي تلك الفترة الزمنية المشار إليها كان لوم لفويتز ، يشغل منصب نائب وزير الدفاع الأمريكي ، وكان معروفاً عنه بإمعانه في التشدد ، وكان له دوراً كبيراً في صياغة هذه الوثيقة ، وتبين لنا هذه الوثيقة أن الأوضاع العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي أن تقوم بالضرورة على أحلاف ثابتة بل قد تكون بمقتضى تحالفات مؤقتة ، وصيغت هذه الوثيقة مبكراً بعد حلول النظام الأحادي القطبية ولم يعمل بهذه الوثيقة وقتذاك ولم تجتذب الإنتباه إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر ، وقد شجعت وساعدت بوش الأبن على وضع ملامح إستراتيجية أكثر جسارة في التعاطي مع التهديدات التي باتت تمس الولايات المتحدة الأمريكية .

أنظر في ذلك : http;//www.ahram.. org.eg/archive/index.asp

القيمة الباقية وليس على ((أزمة اليوم)) التي تصنع عناوين الأخبار والواقع أن التمييز بين المخاطر الكبرى والصغرى على الأمن القومي واحد من الأساسيات في نهج الدفاع الوقائي [١] .

الى جوار ما تقدم نجد أن هناك في الولايات المتحدة تعاوناً مشتركاً من الناحية الأكاديمية بين (جامعة هارفارد وجامعة ستانفورد عام ١٩٩٧) من أجل انجاز برنامج جامعي مشترك تحت اسم ((مشروع الدفاع الوقائي)) لكل من الدكتور وليام ج . بيري والدكتور أشتون ب . كارتر بصفة ان الدفاع الوقائي إستراتيجية دفاعية ذات خطوط سياسية عسكرية عريضة وبالتالي يعتمد على كل أدوات السياسة الخارجية المتمثلة في الإدارات السياسية والإقتصادية والعسكرية ويكون لوزارة الدفاع الأمريكية الدور المحوري فيها [٢] .

في أعقاب تفجيرات برجي التجارة العالميين في نيويورك[٣] ووزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) بواشنطن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأين أساسيين في سياستها الخارجية ويتمثلان في [٤] :

---

(٢) انظر في ذلك : الدفاع الوقائي إستراتيجية امريكية جديدة للأمن ، أشتون ب. كارتر، ووليام . ج . بيري . ترجمة أسعد حليم . مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، ص٣ .

(٣) نجد أن مشروع الدفاع الوقائي بحث لكل من الدكتور وليام بيري وأشتون ب. كارتر ، نجد أن الأول (بيري) كان وكيلاً لوزارة الدفاع في الفترة من شهر مارس ١٩٩٣ الى فبراير ١٩٩٤ ثم بعد ذلك حل محل (ليس أسبين) وزير الدفاع الأمريكي واستمر في هذا المنصب من يناير ١٩٩٧ وكان في فترة الرئيس كارتر وكيلاً لوزارة البحوث والهندسة ومسؤولاً عن تطوير التكنلوجيا وحيازة الأسلحة ثم بعد ذلك نائباً لمدير المركز المعني بالأمن الدولي والحد من التسلح ويطلق عليه الآن إسم ((مركز الأمن والتعاون الدولي)) أما أشتون كارتر = = كان في ذلك الوقت مديراً لمركز هارفارد للعلوم والشؤون الدولية ، وفي عام ١٩٩٣ أصبح كارتر مساعداً لوزير الدفاع .

(١) ففي أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر تسرعاً في مواجهة هذه الأزمة مما سبب خسائر إقتصادية فادحة من جراء هذه التفجيرات وأيضاً سياسات الولايات المتحدة في مواجهة هذه العملية فقد أعلن (كوفي عنان) السكرتير العام السابق للأمم المتحدة أن البنك الدولي قد أعلن أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد كلفت الإقتصاد العالمي أكثر من ٨٠ بليون دولار خسائر ودفعت حوالي ١١ مليون شخص في الدول النامية الى الفقر. أنظر في ذلك :

Kofi A. Annan; (un.secrtary-general) courage of fulfil our 2004, responsibilities the Economist, Thursday 2 December .

(٢) انظر في ذلك : اللواء حسام سويلم ، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية / مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

المبدأ الأول :

إعلان الحرب على الإرهاب في كل أرجاء العالم والذي كان من نتائجه الهجوم على أفغانستان في السابع من أكتوبر ٢٠٠١ ، من جانب التحالف الذي تزعمتهُ الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كان هناك اجماع دولي على انهاء نظام طالبان وتنظيم القاعدة في افغانستان ، واستند هجوم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على أفغانستان بزعم أن هذه الأخيرة معقل للإرهاب الدولي ، والذي نلاحظه على هذا الهجوم أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لم يقدموا أدلة مادية حقيقية تثبت ضلوع أفغانستان في الإرهاب ، وهذا ما جعل بعض الفقهاء يقولون بعدم شرعية الهجوم على أفغانستان[١].

المبدأ الثاني :

ويتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ويتمثل فيما أعلنه الرئيس بوش الإبن عن ((نظرية الحرب الوقائية)) [٢] .

والتي بمقتضاها يحق للولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة العسكرية ضد أية دولة أو منظمة إرهابية يتوقع أو يخشى أن تشن هجوماً مسلحاً على الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يكون هناك هجوم قد وقع بالفعل أو بدء الأعمال التحضيرية [٣].

([٣]) انظر في ذلك

W . Micheal Reisman; In defence or world puplic order A.J.P.I.L. October 2001 Vol. 95. no. 4 p 833.

- http ://www.pbs.org/wyghi/frontline show/iraq.htm.
- http ://www.ahram.org.eg/archive.index.

([١]) نجد أن الرئيس بوش الإبن قد إستخدم تعبير الحرب (الوقائية أو الإستباقية) في الخطاب الذي ألقاه في شهر يوليو ٢٠٠٢ في مدينة ويست بوينت ، إلا ان الأهم الذي يمكن أن نستخلصه من هذا الخطاب نجاح رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي بتوسيع نطاق الحرب على الإرهاب الى ما هو أبعد من العراق ، وفي هذا الإطار تحدث الرئيس الأمريكي عن دول تعارض الإرهاب ولكنها تتسامح مع الكراهية التي تقود للإرهاب ، وهو أمر لابد أن يتغير . انظر في ذلك :

2002،www.whitehouse.gov8news/releases/2002 /o6/20020601-htmlacessed July 5

([٢]) أنظر في ذلك : الدكتور محسن جاد ، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ ص ١٤٧ .

وقد لعب المحافظون الجدد [١] بخصوص نظرية الحرب الاستباقية دوراً مهماً من أجل تنفيذ إستراتيجية أمريكية جديدة تحدث تغييرات دراماتيكية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية التي سارت عليها الولايات المتحدة (لمدة نصف قرن تقريباً) وقد تم صياغة هذه الإستراتيجية الجديدة تحت مسمى ((إستراتيجية الأمن القومي[٢] والتي أعلنها بوش الإبن في الثامن عشر من سبتمبر ٢٠٠٢ ، وبموجب هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، أصبحت العقيدة الدفاعية الأمريكية تقوم على أساس فكرة الضربات الإستباقية preempitive ، وبذلك تكون (الولايات المتحدة) قد تخلت عن سياسة الإحتواء[٣] التي كانت متبعة في أثناء الحرب الباردة Containment وبذلك تكون الإستراتيجية الجديدة الأمريكية الضربات الإستباقية وتعني نشر القوة والنفوذ الأمريكيين حول العالم[٤] .

---

(٣) وهؤلاء الذين يطلق عليهم الصقور مثل (ديك تشيني ، وبول وولفويتز ، وريتشارد بيرل ، وألبرت إبرامز) وهؤلاء جميعاً عملوا في إدارات أمريكية مختلفة : إدارة الرئيس ريجان ، وإدارة الرئيس بوش الأب ثم إدارة الرئيس بوش الإبن .

أنظر في ذلك : الدكتور أحمد ثابت والأستاذ خليل العناني ، العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧ .

(٤) أنظر في ذلك موقع الخارجية الأمريكي الألكتروني على الرابط التالي :

http://www.usinfo.state.gov/Arabic/tv/1015 sanasec.him.

(١) نجد أن سياستي الردع والإحتواء في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي منذ عهد الرئيس ترومان في عام ١٩٤٧ وإن هذه الإستراتيجية تتمحور حول الضربات الوقائية بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي الى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل ، لاسيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات إكتشفت نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية :

http://www.siyassa.org.eg/asigyassa/ahram/2002/1011/milli.htm.

(٢) فكرة الضربات الإستباقية دار الجدل حولها منذ التحالف الأمريكي وقيادة واشنطن لهذا التحالف في حرب الخليج الثانية (بين يناير وفبراير ١٩٩١) من أجل إخراج العراق من الكويت ، بين كل من باول رئيس أركان القوات المشتركة الأمريكية آنذاك وبول وولفويتز نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية آنذاك بحيث رأى باول أهمية وقف الحرب على العراق بعد ما تم إخراج قواته من الكويت وتدمير قدراته العسكرية الرئيسية ووقف الزحف على بغداد ، مع التركيز فيما بعد على سياسة إحتواء العراق نجد أن الصقور السابق الإشارة اليهم ومنهم ولفويتز يرون ضرورة إتباع إستراتيجية جديدة تتمثل في فكرة الإستباقية والضرب أولاً للدفاع عن أمريكا والعمل على نشر المبادئ الخاصة بالديمقراطية .

أنظر في ذلك : الدكتور أحمد ثابت والأستاذ خليل العناني ، المرجع السابق ، ص ١٧، ١٨.

وفي العاشر من أكتوبر عام ٢٠٠٢ صدر قرار من الكونجرس الأمريكي بالموافقة على تصريح بوش الإبن بإستخدام القوة العسكرية الأمريكية على أساس الضربات الإستباقية من أجل الدفاع عن أمن الولايات المتحدة الامريكية ، وبذلك أصبحت نظرية الحرب الإستباقية جزءاً أساسياً ومحورياً في السياسة الخارجية الأمريكية[١] ووفقاً لهذه النظرية فإن إستخدام القوة لا يتوقف على صد هجوم مسلح تتعرض له الدولة ، وإنما يكفي توقع أو احتمال أو حتى التعرض لتهديد بوقوعه ، وذلك بعدم انتظار وقوعه فعلاً والرئيس بوش الابن لا يعني بالإستباق هنا المعنى الضيق للكلمة ، أي استباق هجوم وشيك الحدوث إنما يعني على وفق مفهوم بوش الإبن شن حرب وقائية شاملة تجنباً لتهديد وارد حدوثه ليس هو بالضرورة قريباً[٢] ونظرة الحرب الوقائية على هذا النحو تقترب من الرأي الذي إبتدعه بعض الفقهاء الغربيين ، عندما قامت إسرائيل بعدوانها في عام ١٩٦٧مع الدول العربية (مصر وسوريا والأردن وباقي فلسطين الإنتدابية ووصف هذا الغزو بمسمى الغزو الدفاعي ، من أجل تبرير عدوانها[٣] .

المطلب الثاني

تطبيقات الحرب الإستباقية

عرفنا (في المطلب السابق) أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت إستراتيجية جديدة في علاقاتها الخارجية وتتمثل هذه الإستراتيجية في أن تظل الأسبقية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الدوام وأن تكون كفيلة بهزيمة أية دولة تسعى لمنافستها ، وسوف نقوم بعرض تطبيقين لهذه الإستراتيجية (الحرب الإستباقية) أحدهما تكون الولايات المتحدة الأمريكية ضحية وهذا من العجب طبعاً وثانيهما تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الجلاد فيه ويتمثل هذان التطبيقان في :

١- الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٦٠-١٨٦١ م .

---

(٣) أنظر في ذلك : التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الازمة العراقية الأمريكية ، ص٢٨ وما بعدها .

(١) أنظر في ذلك : الأستاذ / محمد سيد أحمد ، معضلات عصرية مذهب الحرب الإستباقية ، المرجع السابق

(٢) أنظر في ذلك : الدكتور حسن علي جاد ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ ، وأيضاً .

الدكتور عبد العليم محمد ، أمريكا تقتدي بإسرائيل ، الأهرام ، العدد ٤٢٤٩٠ .http://ww.ahram.org/eg/archive/index/asp

٢- الحرب الأمريكية البريطانية على العراق (في مارس ٢٠٠٣ م)٠
١- الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٦٠-١٨٦١م٠

وتتلخص هذه الحرب في أن هناك سبع ولايات جنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية وتتبع سياسة العبودية في حكم هذه الولايات إذ كان العنصر الأبيض هو الحاكم السائد في هذه الولايات ، وأن السود ماهم إلا عبيد عند هؤلاء البيض ، وقد شعرت الولايات السبع الجنوبية بأن الإدارة الأمريكية - الإتحادية- سوف تحارب سياسة العبودية ، وبناءً على ذلك وفي عام ١٨٦٠-١٨٦١ إنشقت سبع ولايات جنوبية كعمل استباقي لإحباط التهديد المتوقع للعبودية والسيادة البيضاء (الجنس الأبيض) الذي قدمته إدارة الرئيس الأمريكي (إبراهام لنكولن) رئيس الولايات المتحدة في هذه الحقبة الزمنية وقد أعلنت صحيفة الأباما إن إنتخاب لينكولن يظهر أن الشمال ينوي تحرير الزنوج من السياسات المتبعة معهم في هذه الولايات الجنوبية السبع والدمج بينهم وبين الجنس الأبيض وبالقوة وأيضاً بين أطفال الرجال الفقراء ونظرائهم الأغنياء في الجنوب ٠

ولقد حذر انفصاليون من تلك الولايات السبع : إذا ظلت جورجيا في إتحاد يحكمه لينكولن وطاقمه فسيصبح أطفالنا - على حد قول الإنفصالي – في غضون عشرة سنوات أو أقل عبيد للزنوج ٠

حاول المعتدلون الجنوبيون دون جدوى إقناع زملائهم المتسرعين بإعطاء الرئيس الأمريكي وإدارته فرصة لإنجاز ما وعد به من عدم التدخل في سياسة العبودية في الولايات المتحدة بصفة عامة والولايات السبع الجنوبية بصفة خاصة ، وناشد المعتدلون الجنوبيون هؤلاء الإنفصاليون بعدم إتخاذ قرار إنفصال الولايات السبع الجنوبية عن الإتحاد الأمريكي قبل إتخاذ أي فعل سافر ضد الحقوق الجنوبية من قبل الرئيس لينكولن وإدارته ، وبذلك تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية خطر الحرب الأهلية التي سوف تندلع نتيجة لمثل هذا الإنفصال ، لكن المنشقون الجنوبيون لم يستمعوا لمثل هذه النصائح ، الأمر الذي جعل أحدهم يقول : إذا ما وجدت أفعى جرسية ملفوفة في طريقي هل أنتظر ((فعل سافر)) منها أم أضربها ؟ وبالفعل قام الإنفصاليون في الجنوب بضرب حصن سومتر في ١٢ أبريل ١٨٦١ ، على الرغم من أن تعليمات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لحاكم كارولينا الجنوبية في إعادة تجهيز حامية الحصن بالأحكام وقد قام الإنفصاليون بالمهاجمة الإستباقية للحصن ، أولاً واستولوا على هذا الحصن قبل أن تصل إليه التعزيزات الخاصة بحمايته – الحصن – ونجد أن أحدهم – الإنفصاليون – قال ((إنه لن يضيع أي وقت في توقع الهجوم الوشيك)) وبالفعل قد حقق جيوش الجنوب إنتصاراً مهماً على الشماليين وبعد معركة

ماناساس – في يوليو ١٨٦١– أعلنه أحد رجالات الإدارة الأمريكية : ((بأن الجنس الأمريكي قد تعطل وفشل الإتحاد في فرض سيادته على الجنوب))٠

ولكنه بعد أقل من أربع سنوات – على إنتصار الجنوبيون ، قد إنقلبت الأوضاع ولقي أكثر من ربع الرجال البيض ذوي العمر العسكري في الولايات الجنوبية مصرعهم ، وتم تدمير ثلثي الثروة الجنوبية بالإضافة الى تحرير أربعة ملايين عبد وأصبحوا الآن يمتلكون أنفسهم وأصبح الوضع تحت سيطرة جيوش الإتحاد [١] ٠

٢- الحرب الأمريكية البريطانية على العراق (في مارس ٢٠٠٣ م):

في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قامت الولايات المتحدة الأمريكية على وجه السرعة بالإعلان عن مسؤولية تنظيم القاعدة عن هذه الأحداث وفي أقل من شهر- في السابع من أكتوبر ٢٠٠١م قامت بشن الحرب على أفغانستان من أجل الإنتقام من تنظيم القاعدة [٢] ٠

والثأر مما حدث في أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبعد الإنتهاء من الحرب على أفغانستان[٣] بدء مسلسل جديد من العدوان على دولة أخرى - العراق

---

(١) وقد إطلعنا بصفة أساسية على هذه الحرب الأهلية من خلال الآتي :

- James Mepherson/ The fruits of preventive war , on February , 16,2006 from the presidens colmn in the may 2003 persepectives . htt://www.historians.org/perspectives/issues/2003/2005/0305pre/.cfm.

(٢) حملت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم القاعدة عما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الذي كان يلجأ قيادته ومعظم عناصره لدى حكومة طالبان الحاكمة في أفغانستان في نفس الوقت الذي شنت فيه الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان ومما لاشك فيه أن هذه الحرب ماهية إلا حرب إنتقامية ليس فقط من تنظيم القاعدة وإنما من الشعب الأفغاني كله الذي ليس ليس له أي ذنب إقترفه وكان الأحرى على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبحث عن الفاعلين الحقيقيين بهذه العملية دون أن تعاقب شعب بأكمله – الشعب الأفغاني وأيضا كان يجب عليها أن تدرس دوافع هذه العملية دراسة جدية بعيدة عن غرور الإمبراطوريات التي تعاني منه ٠

(٣) لقد زار نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الشرق الأوسط أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وإنتهاء الحرب الأفغانية وذلك لمحاولة إقناع قادة إثنى عشر دولة عربية إسلامية ضرورة التصدي للرئيس العراقي الراحل= =–صدام حسين– بإعتباره أنه يمثل خطراً لا يقل عن خطورة تنظيم القاعدة – على حسب نظرة الولايات المتحدة – لما تخفيه من أسلحة محظورة للدمار الشامل ، وقد أثار أعطاء القضية العراقية التقدم والأسبقية على القضية الفلسطينية دهشة إستنكار الشعوب التي زارها جميعاً ٠ أنظر في ذلك : الأستاذ : محمد سيد أحمد ، معضلات عصرية ، الأهرام ٢٠٠٣/٢/٧ ، العدد ٤٢،٤٣١ ٠

– من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقبل شن الحرب العسكرية على العراق كان هناك حرب دبلوماسية من أجل محاولة إضفاء صفة الشرعية الدولية على هذه الحرب العسكرية التي سوف تشنها على العراق تروج فيها – الولايات المتحدة الأمريكية – لثلاث ذرائع أطلقتها فرادى على أمل أن توفق إحداهم في تبرير شنها الحرب على العراق أولى هذه الذرائع يتمثل في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية على حسب زعمهم وقد راهنت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الذريعة ودارت معركة دبلوماسية ضارية في مجلس الأمن ، انتهت الى صدور القرار رقم (١٤٤١) عن مجلس الأمن في نوفمبر ٢٠٠٢ وبالإجماع على أساس فهم واحد مشترك بين جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وفي مقدمتهم الولايات المتحدة ، وهذا الفهم المشترك يقوم على أساس أن هناك فرضية أمريكية تتمثل في وجود أسلحة للدمار الشامل في العراق ، كما نص القرار على أن مجلس الأمن نفسه الذي سيتأكد من صحة هذا الإدعاء وبالفعل قبل العراق عملية التفتيش من خلال لجان خاصة بكل أنواع أسلحة الدمار الشامل ، بل أن العراق قبل هذا القرار وخارج القرار ما لا يمكن لدولة ذات سيادة أن تقبله وقد أظهر تعاوناً مشهوداً مع فرق التفتيش والتي قدمت تقاريرها الى مجلس الأمن بتبرئة ساحة العراق من إمتلاكه أسلحة للدمار الشامل[١] .

والذريعة الثانية هي تخليص العراق من النظام الديكتاتوري في العراق ، أما الذريعة الثالثة التي سرعان ما تلاشت وأصبحت لا أثر لها نظراً لعدم وجودها على أرض الواقع – فتتمثل في علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة [٢].

لقد كان العراق متعاوناً تعاوناً جدياً مع القرار رقم ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن ، وعلى وفق هذا القرار قدم العراق التقرير المطلوب منه عن الحالة الراهنة بكل جوانبه والرامية الى تطور أسلحة كيمياوية وبيولوجية ونووية وغيرها ، وقد أعقب هذه الخطوة قيام كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة انموفيك بإتخاذ الإجراءات اللازمة للعودة للعراق وكان الأخير يبدي تعاونا وإلتزاماً مع هؤلاء المفتشين على وفق نصوص القرار رقم ١٤٤١ بشهادة هؤلاء

---

(١) أنظر في ذلك: مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ١٥٥ يناير ٢٠٠٤ ، ص ١٣٥ وسوف نقوم بإذن الله تعالى بإستعراض هذه الأسانيد التي إستندت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بالتفصيل في مبدأ تبرير الحرب الإستباقية ضد العراق وذلك في مطلب قادم تحت إسم أسانيد الولايات المتحدة في الحرب على العراق .

(١) وذلك نظراً للإختلاف الواضح بين النظام الحاكم في العراق وتنظيم القاعدة فكل منها له فكر وإستراتيجية وهدف مختلف عن الآخر.

المفتشين والأمين العام للأمم المتحدة الذين أشادوا بتعاون العراق وإلتزامه ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها رأي آخر على الرغم من نصوص القرار ١٤٤١ المجحفة في المسألة العراقية ، فنجدها في إطار الحرب النفسية فقد قامت بإلقاء ملايين المنشورات على العسكريين والمدنيين لتحريضهم على النظام العراقي ، وقامت أيضا الولايات المتحدة ، بتكثيف الغارات الجوية اليومية المضادة على الأهداف العراقية في منطقتي الحظر الجوي وحاولت إستصدار قرار داخل مجلس الأمن يبيح لها إستخدام القوة ضد العراق ، ولكنها فشلت في تحقيق ذلك بسبب وقوف كل من فرنسا وروسيا وألمانيا وبمساعدة الصين للحيلولة دون إستصدار هذا القرار وفي يوم ١٧ من مارس ٢٠٠٣ عقدت الولايات المتحدة الأمريكية – الرئيس الأمريكي – إجتماعاً في جزر الأزور بأسبانيا ضم رئيس وزراء كل من إسبانيا وبريطانيا ، طالبوا الأمم المتحدة بإصدار قرار يتيح لهم إستخدام القوة ضد العراق ، وإلا فإنهم سيضطرون للذهاب الى العراق مستخدمين القوة ضده دون تفويض من الأمم المتحدة ، وفي مساء ذات اليوم ٢٠٠٣/٣/١٧ وجه الرئيس الأمريكي إنذاراً نهائياً لرئيس العراق يطالبه فيه مغادرة العراق مع نجليه خلال ٤٨ ساعة ، كما طالب في نفس الخطاب العسكريون ورجال المخابرات والأمن العراقيين بألا يقاتلوا من أجل نظام في سبيله للفناء وقد قوبل هذا الإنذار بإستياء شديد من قادة معظم دول العالم الذين أبدوا أسفهم لصدوره ٠

وفي تمام الساعة الخامسة والنصف من صباح ٢٠ مارس ٢٠٠٣ بتوقيت بغداد بدأ الهجوم الأمريكي البريطاني بهجوم صاروخي مكثف على العراق وترتب عليه ما ترتب من إنتهاكات قامت بها هذه القوات [١] وقد قامت – الولايات المتحدة – بهذه الحرب الإستباقية مدعية على خلاف الحقيقة – أن القرار ١٤٤١ الصادر من مجلس الأمن يرخص لها منفردة بإستخدام القوة ، ضد العراق من طرف واحد – على الرغم من التأكيد في القرار ١٤٤١ ينص بأن التفتيش ونتائجه يفصل فيها مجلس الأمن وحده وهو الذي يحدد الخطوة التالية ،

---

(١) لقد إرتكبت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الجرائم – التي تعتبر جرائم حرب وخرقاً لقواعد القانون الدولي – في العراق منذ بدء العدوان حتى يومنا هذا ، ما حدث في سجون العراق – سجن أبوغريب – والصور التي نشرت عنه وما يحدث فيه وذلك على سبيل المثال – والقتل الجماعي لأهالي العراق وحالات إغتصاب النساء العراقيات داخل السجون وخارجها وتعمد إصابة المدنيين إصابات بالغة وذلك عن طريق أسلحة محرمة دولياً ، أمثال القنابل العنقودية ، وتدمير البنية التحتية للعراق ، وإطلاق النار المكثف على سيارات الإسعاف التي تنقل المصابين وبث روح الفتنة بين الشعب العراقي – وهذا هو الأخطر – سنة وشيعة ٠٠ الخ ٠
http;// www.antiwar. Com/bock/boa/002.html.

والتأكيد في القرار نفسه أن إستخدام القوة ضد العراق ليس وارداً مطلقاً حتى ولو وجدت لديه أسلحة للدمار الشامل[١] مما يعكس سطوة القوة الأمريكية حتى أجبرت الأمم المتحدة على التخلي عن مسؤوليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين فلم تدين العدوان ولم تعلق عليه وقد زعمت – الولايات المتحدة الأمريكية – وأشاعت على غير الحقيقة تضخيم الخطر الذي يمثله العراق وذلك من أجل تبرير الحرب الإستباقية عليها بزعم أن أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق تحتاج الى قوة برية كبيرة على الأرض حتى يمكنه البحث عن هذه الأسلحة على نطاق واسع خاصة أن العراق يجيد حسب – زعم الولايات المتحدة – إخفاء ما لديه من أسلحة من هذا النوع [٢] وقد زاد الأمر سوءاً في هذا المضمار – أنه بعد مرور عدة أشهر بعد غزو العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية لم يعثر على تلك الأسلحة على الرغم من الإستعانة بخبراء عديدين من جهات مختلفة وذي تجارب سابقة في هذا المجال وقد اعترفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخطأ

تقارير المخابرات التي تسلمتها كل من الحكومتين – الأمريكية والبريطانية – قبل قيامهما بحربها الإستباقية على العراق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل [٣] .

---

(٢) أنظر في ذلك ، اللواء دكتور حسنين المحمدي بوادي ، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية ، منشاة المعارف بالاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٥ .

(١) أنظر في ذلك : الدكتور محسن علي جاد ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٥ .

(٢) فقد صرحت كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس الأمريكي آنذاك ووزيرة الخارجية حالياً بخطأ تقارير المخابرات التي تسلمتها الإدارة الأمريكية قبل الحرب على العراق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذي جعل كل من بوش الإبن – الرئيس الأمريكي – وتوني بلير – رئيس وزراء بريطانيا أن يطلبا – كل منهما على حدة بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في المعلومات الإستخبارية بشأن حيازة العراق أسلحة دمار شامل والتي كانت السبب الرئيسي وراء الهجوم وشن الحرب عليه ، وفي هذا السياق صرح أيضاً ديفيد كاي David Kay رئيس مفتشي الأسلحة السابقة الأمريكية : إذا لم تستطع الإعتماد على أجهزة إستخبارات جيدة ودقيقة ويكون موثوق بها من قبل الشعب الأمريكي والشعوب الأخرى فلا يمكنك تبني سياسة الإستباق ، أنظر في ذلك للمزيد :

Haward lafranchi, Doubt grows over : preventive war , from the February 04, 2004 edition intelligece Intelligence Iapses over Iraq riase skepticism among allies and others about the bush joctrine on when to wage war. Htt://www. Csmointor. Com/2004/ po204/ po1so2 usfp.htmi.

مما سبق يتضح لنا أن الخطر الذي كانت تدعي الولايات المتحدة الخشية منه وأنها قامت على أساسه بشن حربها الإستباقية لتفادي خطر هذه الأسلحة وحماية أمنها القومي وأمن المجتمع الدولي لم يكن مؤكدًا على الأقل وبالتالي لم يكن مبرر الحرب موجوداً فعلاً كحقيقة واقعة ٠، لقد كان الغزو الأمريكي المنفرد على العراق بعيداً كل البعد عن منظمة الأمم المتحدة وبالتخطي لمجلس الأمن ، الجهة الدولية المعنية باستخدام القوة في العلاقات الدولية طبقا للفصل السابع ونظام الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ويمكننا القول بأن الغزو الأمريكي البريطاني للعراق – بمفهومه الاستباقي – بمثابة لطمة على مصداقية الأمم المتحدة ومأزق كبير لدورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين ٠

المبحث الثاني

شرعية الحرب الاستباقية

عندما ننظر الى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة التي تبيح حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وذلك على وفق شروط وقيود بينتها هذه المادة – وبناءً على ذلك إذا قامت دولة ما بإستخدام القوة العسكرية وفقاً لهذه الشروط والقيود التي وضحتها هذه المادة يكون إستخدام القوة منى قبل هذه الدولة إستخداماً مشروعاً وفقاً لأحكام المادة (٥١) من الميثاق أما إذا كان إستخدام هذه القوة لم يكن على وفق شروط وقيود المادة (٥١) من الميثاق نكون هنا أمام حالة من حالات العدوان غير المشروع الذي يمكن إستخدام ضده أحكام الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ٠

ففي شهر سبتمبر ٢٠٠٢ قد أعلن الرئيس بوش الإبن عن وثيقة تسمى ((إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة)) ، وقد جاء في مقدمتها أن الولايات المتحدة ستتخذ الخطوات المناسبة لوقف ((تهديدات متصاعدة قبل أن يكتمل بناؤها)) وهذا الكلام يكون له معنى واحداً مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ تاريخ هذه الوثيقة لها إستراتيجية جيدة في العلاقات الدولية ، تتمثل في الضربات الإستباقية إذا ما شعرت بخطورة تهدد أمنها القومي على وفق هذه الوثيقة وبناءً على ذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد إنتهجت نهجاً جديداً في علاقاتها الدولية بدلاً من سياسة الأحتواء يعتمد على الردع وسوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين أولهما : يتحدث عن شرعية الحرب الاستباقية عند الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي المطلب الثاني نستعرض الموقف الدولي من هذه الحرب ويتمثل الموقف الدولي هذا في موقف الأمم المتحدة .

المطلب الأول : الولايات المتحدة الأمريكية وشرعية الحرب الإستباقية ٠
المطلب الثاني : الموقف الدولي من شرعية الحرب الإستباقية ٠

المطلب الأول

الولايات المتحدة الأمريكية وشرعية الحرب الإستباقية

وفي هذا المطلب سوف نستعرض موقف الولايات المتحدة الأمريكية من شرعية الحرب الاستباقية – في الفرع الأول – والاسانيد التي استندت عليها الولايات المتحدة ، من أجل أن تبرر هذه الحرب – وفي الفرع الثاني – وبناءاً على ذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين :

الفرع الأول

في المفهوم الامريكي والحرب الاستباقية

هناك من قال بأن الهجوم الاستباقي لكي يتمتع بالشرعية لابد من توافر في هذا الهجوم الإستباقي أربعة شروط [١] :-

أولاً: الدولة التي ستتبع مذهب الإستباق لا بد أن يكون لديها مفهوم ضيق للدفاع عن الذات حتى يتم الدفاع عنها في ظل ظروف الدفاع عن النفس .

فالإستباق لم يبرر لحماية مصالح أو أصول الإمبراطورية التي تم الإستيلاء عليها في حرب العدوان .

ثانياً: لابد وأن يكون هناك دليل قوي على حتمية الحرب وإحتمال حدوثها في المستقبل القريب وأن تكون التهديدات الوشيكة هي تلك التهديدات التي يمكن وضع بيان رسمي بأهدافها في غضون أيام أو أسابيع مالم يتم عمل أي شئ لمقاومتها وهذا يتطلب إستخبارات واضحة لتظهر أن المعتدي المحتمل لديه

---

(١) أنظر في ذلك :

Nata C. Crawford: (she teaches interaational relation relations at Brown Univirsty where she is associate professor (research) at the Watson Iinstitute for international studies. Her most recent book is Argument and world politics: Ethics Decolonization and Humanitarian intervention 2002: The slippery slop to preventive war .
http://www.carnegiecouncil./org/view media.php/prm iD/868.

الإمكانية ، بالإضافة الى النية للإيذاء في المستقبل القريب والقدرة على الإيذاء (بمفردها) ليست مبرراً.

ثالثاً: أن يكون احتمالية نجاح الهجوم الاستباقي كبيرة في إضعاف التهديد وبالأخص مصدر التهديد العسكري ، وأن الدمار الذي كاد أن يوشك أن يسببه هذا التهديد يمكن التخلص منه أو تقليله بدرجة كبيرة من خلال هجوم إستباقي ويضاف الى ذلك إذا كان هناك احتمالية فشل الهجوم الاستباقي فلا يجب الإقدام عليه.

رابعاً: اللجوء الى القوة العسكرية في العمل الإستباقي يكون فقط في أحوال الضرورة ولا يكون هناك وقت لإتباع أو إمكانية العمل بأساليب أخرى.

وكنا قد عرفنا في المبحث السابق مفهوم الحرب الإستباقية Preempitive war وأن فكرة الحرب الإستباقية لا تعود الى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإنما قبل ذلك بكثير [١] فعندما تفكك الإتحاد السوفيتي (السابق) وانتهاء الحرب

---

(١) عرفنا من تاريخنا الحديث أن الرئيس بوش الإبن لم يكن هو السباق الى نظرية الضربات الإستباقية أو الوقائية والتي أعلن عنها في محتوى الوثيقة الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢ والتي تسمى ((بإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة)) وهي ماعرفت بمذهب بوش حول الحرب الوقائية أو الإستباقية ، فقد عرفنا من قراءة التاريخ الحديث أن نابليون بونابرت عندما شن حرباً على روسيا في عام ١٨١١ ، فقد شنها وفقاً لتقارير جاءت إليه مفادها أن قيصر روسيا ألكسندر الأول يستعد لمهاجمة فرنسا وكانت هذه التقارير التي جاءت الى نابليون غير صحيحة تماماً كما جاء في مذكرات أحد جنرالات نابليون – الجنرال أرماند دكه كولينكورت – وأن السبب الحقيقي وراء هذه الحرب أن نابليون قد أحس بشعور سهولة النصر على يد قيصر روسيا ، وعندما يقتنع بالنصر السهل –كما جاء في المذكرات – لا أحد يستطيع إثناءه عن شئ ، مما سبق نلاحظ أن هناك تشابه كبير بين قرارات بوش – الإبن – وقرارات نابليون بخصوص مفهوم الحرب الإستباقية فكلاهما خاض حرباً بناءً على تقارير خاطئة وأيضاً كليهما يملك النزعة الإمبراطورية – التي يريد بواسطتها السيطرة على العالم كله – وعلى العكس مما تقدم نجد أن بسمارك – مستشار ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى – له نظرة مختلفة حول الحرب الوقائية أو الإستباقية فقد جاء في مذكراته أن الحروب لا يمكن أن يتم تبريرها ما لم تفرض على أحد أطرافها .

وقبل قيام نابليون بالحرب ضد روسيا – بعدة سنوات – نجده إتجه الى مصر في عام ١٧٩٨ بحملته الشهيرة – الحملة الفرنسية على مصر – وقد بين لنا دارسو التاريخ أمرين – حول هدف هذه الحملة على مصر – في غاية الأهمية : =

الباردة بين الكتلتين الإشتراكية – بقيادة الإتحاد السوفيتي السابق – والرأسمالية بقيادة – الولايات المتحدة الأمريكية - وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في المجتمع الدولي المعاصر ٠

فعند إنتهاء حرب الخليج الثانية مباشرة أشرف كل من ديك تشيني ولفوفيتز على إعداد عدة خطوط إرشادية سميت ((دليل تخطيط الدفاع)) ADefence Planning Guiadance تضمنت أسلوب التعامل مع الرئيس العراقي الراحل صدام حسين وبقية العالم في عصر ما بعد الحرب الباردة وقد تسربت هذه الأفكار الى وسائل الإعلام في عام ١٩٩٢ ، ويعتقد ولفوفيتز أن سياسة الإحتواء التي كانت تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة قد ولت ولا تصلح مع النظام الجديد أحادي القطبية ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تستخدم قواتها العسكرية الضاربة بصورة إستباقية ٠

أي لا تنتظر حدوث فعل مادي معين ضدها وأن تلجأ إليها بمفردها إذا إحتاج الأمر ، وأن واشنطن يجب أن تمنع الآخرين من إستعمال الأسلحة النووية والكيمياوية أو البيولوجية ، وبالتالي تكون الأسبقية – دائماً- للولايات المتحدة على صفة الدوام ٠

وقد كانت الفرصة سانحة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ضد الولايات المتحدة لتعطي هذه الأفكار قوة دفع هائلة ، وعرفنا أيضاً أن أعقاب

= أولهما أن جميع مذكرات المسألة الشرقية التي تلقتها الخارجية الفرنسية طوال العشرين عاماً – من ١٧٧٠ الى ١٧٩٠ – دعت للإستيلاء على مصر ، لإقتسام تركة الإمبراطورية العثمانية التي تدهورت أحوالها ، ولمنافسة إنجلترا في مجال الإستعمار بضرب خطوط إتصالها في الهند وتأسيس قاعدة إستعمارية لفرنسا في الشرق ٠

الأمر الثاني : أن الإستيلاء على مصر كان جزءاً من سياسة الدولة الفرنسية المتعلقة بالتوسع والسيطرة ، وليس ظاهرة مرتبطة بالثروة وهذا ما قاله ثاليران وزير خارجية فرنسا صراحة آنذاك ٠

وقد كان نابليون صريحاً في المنشور الذي وجهه الى جنوده حينما كانت بوارجه تقترب من مصر ، إذ قال لجنوده : إنكم موشكون على فتح له آثار بعيدة المدى في حضارة العالم وتجارته وستطعنون إنجلترا طعنة نجلاء تؤذيها لا محالة في أضعف مواطنها ٠

أنظر في ذلك : الأستاذ فهمي هويدي ، مصر تريد حلاً ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢م ، أيضاً:

Staniey Kober (He is research fellow in foreign policy studies at the cato institute), what napoleon and Bismark Teach as about preemptive war, September 18 , 2004 , http://cato.org/dailys - 09-18-04. html .

هذه الهجمات السابقة قد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية – على لسان الرئيس بوش الإبن – عن محورين أساسيين في السياسة الخارجية الأمريكية ويتمثل هذان المحوران في المحور الأول إعلان الحرب على الإرهاب في كل أنحاء العالم والتي كان من نتائجها الهجوم على أفغانستان معتبرة أن الأخيرة راعية للإرهاب الدولي- بدون أسباب حقيقية – وهذا ما جعل الكثير من فقهاء القانون الدولي القول بعدم شرعية هذه الحرب ، والمحور الثاني : وهو ما يطلق عليه ((نظرية الحرب الوقائية أو الإستباقية)) ،

وقد أعلن الرئيس بوش الإبن عن مضمون هذه النظرية أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وبالتحديد في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٢ ، وتم صياغتها بمسمى ((إستراتيجية الأمن القومي)) [١] ، وهي ما عرفت بعد ذلك بمذهب بوش حول الحرب الوقائية والتي بمقتضاها تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام القوة العسكرية [٢] ضد أية دولة أو منظمة إرهابية يتوقع أو

---

(١) قد أعلن الرئيس بوش الإبن عن وثيقة تضمن إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تحت مسمى ((إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة)) في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ وقد جاء في مقدمة هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ الخطوات المناسبة لوقف تهديدات متصاعدة قبل أن يكتمل بناؤها وتنص هذه الوثيقة على : منذ قرون تعارف القانون الدولي أن الأمم ليست في حاجة الى أن تعاني من أي هجوم قبل أن يتمكنوا قانونياً من الدفاع عن أنفسهم ضد القوى التي تشكل خطراً وشيكاً يشترط كل من الباحثين الشرعيين والقانونيين الدوليين ، شرعية أولوية وجود هجوم وشيك وغالباً ما تكون تعبئ مرتبة للجيوش وقوات بحرية وقوات جوية تستعد للهجوم ، لا بد أن يكيف مفهوم الهجوم الوشيك وفقاً لمؤهلات وحدة هي خصوم اليوم ، دول الشر والإرهابيون لن يهاجمونا مستخدمين الوسائل التقليدية فهم يعلمون أن مثل هذه الهجمات ستبوء بالفشل وفي المقابل يعتمدون على أعمال الإرهاب وإستخدام أسلحة الدمار الشامل ، تلك الأسلحة التي يمكن إخفاؤها بسهولة وتسليمها بسرية وإستخدامها بدون سابق إنذار .

أنظر في ذلك :

Duncan, E.J. CUrric L.L.B. (Hons) L.L.M. ((Preemptive war)) and International Low After Iraq 22 May 2003 .
http:www.globelaw.com/Iraq/preventive-war-iraq.html.

(١) إن سجل إستخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لا يعادله إستخدام من أي قوة دولية أخرى وقد شهدنا ذلك في كمبوديا وإيران وجرينادا وبنما ولبنان وليبيا والسودان وأفغانستان وتركيا والصومال وهاييتي والبوسنة وبحر الصين الجنوبي وليبريا وألبانيا ويوغوسلافيا وقد تجاوزت هذه الظاهرة أقصى حدودها في كوريا

يخشى أن تقوم بشن هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو على مصالحها الخارجية ، ولا يشترط – ومن وجهة نظر الولايات المتحدة – أن يكون هناك هجوم قد وقع بالفعل أو هناك تحضير فعلي له ، حتى يتسنى لها أن تستخدم القوة من أجل صد هذا الهجوم أو إحباط هذه الأعمال التحضيرية ، وإنما يكفي – وفقاً للإستراتيجية الأمريكية الجديدة – توقع أو إحتمال أو حتى التعرض لتهديد بوقوعه ٠

وعرفنا أيضاً أن الرئيس بوش الإبن عندما أعلن عن هذه النظرية لم يكن بقصد المعنى الضيق للإستباق وإنما امتد هذا المعنى الى معنى أوسع بكثير من إستباق هجوم وشيك الحدوث ، ويتمثل في – المعنى الأوسع – شن حرب وقائية تجنباً لتهديد وارد في المستقبل وليس بالضرورة أن يكون قريباً ٠

وقد صدر قرار من الكونجرس الأمريكي بالموافقة على التصريح الذي ألقاه الرئيس بوش عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك بإستخدام القوة المسلحة على أساس نظرية الإستباق ، مما سبق يتضح لنا أن الضربات الإستباقيـــة أصبحت جزءاً من السياسة الخارجية الأمريكيـــة الجديدة [١] في عالم أحادي القطبية٠

لقد قمنا بعرض موجز لنظرية الحرب الوقائية أو الاستباقية – ليس من أجل تكرارماورد في المبحث الأول وانما – من أجل استبيان أمر في غاية الأهمية يتمثل في العلاقة بين هذه النظرية الوقائية أو الاستباقية والمحافظون الجدد الذين هم على سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية وأنهم منذ أحداث

وفيتنام ، وقد إنعكس هذا بوضوح في الوثيقة التي حددت إستراتيجية الإدارة الأمريكية الحاكمة الآن وهو مبدأ بوشBush Doctine حول الحرب الوقائية الذي أعلنه في ٢٠٠٢/٩/٢٠ وقد زاد الأمر سوءاً عندما تولى زمام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة المحافظون الجدد – وهذه المجموعة كانت بداية تشكيلها في عهد الرئيس ريجان وتبلورت سياستها في أمرين : أ- الهيمنة على العالم ٠ ب- التأييد المطلق لإسرائيل وظهرت خطورتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، كما أن الأحداث تؤكد أن هذه المجموعة تعد أقل التيارات الرئيسية في المجتمع الدولي إحتراماً للقانون الدولي والمؤسسات الدولية ويفضلون العرف على التشريع ولا يرون حاجة أو ضرورة لأن تكون الحرب مبررة أخلاقياً .

انظر في ذلك : الأستاذ الدكتور عبد العزيز سرحان ، الأمم المتحدة ،إختيار المصير ، الشرعية أو الإستعمار الأمريكي ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص١٦،١٧ ٠

(١) أنظر في ذلك : الرابط التالي على شبكة المعلومات الدولية :

www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/irag.htm.

١١ سبتمبر قد فعلوا أسس ومبادئ هذه النظرية حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأمريكية ٠

وقد عرفنا – أيضا- أن نظرية الحرب الإستباقية أو الوقائية من فكرة هؤلاء المحافظين الجدد وقد نجحوا في تطبيق هذه النظرية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، على وفق تخطيط هؤلاء في إطار هذه النظرية ، فإنهم قد وضعوا نوعين للأعداء ونوعين للحروب : الأول العدو الشرعي الذي يقاتل قتالاً نظيفاً وفي هذه الحالة يجب مواجهته بنفس الطريقة ، أما الثاني فهو عدو شرير يقاتل بحرب قذرة ، وهنا يجب البحث عن هذا العدو وسحقه بدون الإلتزام بقواعد الحرب ، وهؤلاء يحتكرون لأنفسهم وضع معايير التفرقة الأمريكية بين هذا وذاك – النوع الأول من العدو والنوع الثاني منه – ويؤمنون بمذهب الحرب الوقائية أو الإستباقية – يرجع إليهم السبق في تطبيقها تطبيقاً عملياً وعسكرياً والهدف من هذا كله أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية – وفقاً للنظرية الإستباقية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم والمهيمنة عليه [١] وقد لاقت هذه الإستراتيجية الجديدة – الحرب الإستباقية – قبولاً في الأوساط السياسية الأمريكية [٢] ٠

مما سبق يتضح لنا أن هؤلاء الأشخاص – المحافظون الجدد – هم المسيطرون على الإدارة الأمريكية ، وترتب على ذلك أن مفهوم الحرب الوقائية

---

(١) فإنهم – المحافظون الجدد – يعتقدون أن الكاثوليكية الرومانية (الفاتيكان) هي المبعوث الرئيسي للشيطان ثم إنتقل هذا الوصف الى الشيوعية وأخيراً يصبون جام غضبهم على المسلمين والإسلام والعرب عامة ٠ أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور عبد العزيز سرحان ، المرجع السابق ، ص ١٧ ٠

(٢) فعلى سبيل المثال نجد أن هنري كيسنجر – وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق – في مقابلة مع تلفزيون NBC دعم سياسة بوش العسكرية بشكل عام لكنه حذر قائلاً أن شن حرب للتخلص من نظام صدام حسين يجب أن يعد لها بشكل أفضل بين الشعب الأمريكي ٠

- Ulrich Rippert; German Chancellor lines up with us critics of bush war plans vs. Iraq,26 August 2002 , http://www.wsws.org/articles/2002/aug2002/germ-a26.shtml.

– وأيضاً نجد أن السياسي الجمهوري والخبير الإستراتيجي Karl Rove قد أوضح أن الحرب الإستباقية يجب أن تستمد ولو كان هدفها هو السيطرة على السكان في منازلهم ٠

أنظر في ذلك :

- Noam Chomsky; preemptive war ((The supreme crime)) Iraq: invasion that will live in infamy http://www.informatione learing house.info/article4416.html.

أو الإستباقية أصبح جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الرسمية للإدارة الأمريكية الحالية [١] وعلى العكس مما سبق نجد أن المؤرخ الأمريكي ((آرلرشلنرنجر)) بين لنا أن الرؤساء الأمريكيين السابقين إبتداءاً من ترومان ومروراً بآيزنهاور ونيكسون وكارتر وريجان مع بعض التعديلات جورج بوش الأب وكلينتون إعتمدوا على مبادئ الإحتواء والردع ورفضوا تماماً مبدأ

الحرب الوقائية بل ذهبوا الى إعتبار من يدعو إليها على أنهم حمقى Loonies وعد ترومان وكما ذكر في مذكراته أنه من السئ للجميع أن يظن أن الحرب ممكن أن توقف بالحرب ، وفي رده على سؤال عن الحرب الوقائية أجاب الرئيس آيزنهاور أن الحرب الوقائية في نظره شئ مستحيل وأنه لن يستمع لأي شخص يتحدث بشكل جاد عن هذا الموضوع ، كذلك رفض جون كنيدي وهو

---

(٣) وقد إعتمد الرئيس الأمريكي الحالي – بوش الإبن – هذا المفهوم بناءً على ما أحدثته أحداث ١١ سبتمبر من تأثير في التفكير الأمريكي حول الأمن القومي والتهديدات الجديدة التي أصبح يتعرض لها الأمريكيون واعتبروا أن هذه التهديدات قد غيرت البيئة الأمنية للولايات المتحدة ، كما جعلت النظريات القديمة لم تعد تتواءم أو تقدم سلاحاً فعالاً لمواجهة هذه التهديدات ، وهذا ما يفهم من خطاب الرئيس الأمريكي – بوش الإبن – في ٢٠٠٢/١/٢٩ وقد حدد جوهر الإستراتيجية للدفاع الأمريكي في عبارتين موجزتين : يجب أن نمنع الإرهابيين والنظم الذين يرغبون في الحصول على أسلحة كيمياوية وبيولوجية أو نووية من شأنها أن تهدد الولايات المتحدة الأمريكية والعالم وإننا لن ننتظر الأحداث في الوقت الذي تتجمع فيه الأخطار إضافة لما تقدم نجد أن الرئيس الأمريكي – بوش الإبن – في حديثه مع الكاتب الأمريكي بوب وود وارد في كتاب Bush War = = يوضح بوضوح أنه كان لبوش أفكاره الكبيرة Big Ideas وأهدافه في غزو العراق والتي تتمثل في رؤية عالمية أوسع World Wide Rison والتي تهدف الى تأسيس مكانة له في التاريخ بتحويل العالم العربي الى الديمقراطية – وهل مانشاهده الآن في العراق ديمقراطية حقيقية أم هي ديمقراطية على طريقة بوش ، سجن أبو غريب ومهانته للعراقيين ، أحداث الفلوجة ومحاولة تدميرها ، إغتصاب نساء العراق من قبل جنود الإحتلال ، الوضع في كركوك وما يتعلق بالنفط في هذه المنطقة (المنطقة الخضراء) التي يجلس فيها السفير الأمريكي والحكومة العراقية التي جاء معظمها على ظهر الدبابة الأمريكية ، وزرع الفتنة بين السنة والشيعة على أرض العراق ... الخ والأفضع من ذلك – كما يقول بوب ورد – ما قاله بوش الإبن له أن الذي يوجهه هو إيمانه المطلق بأنه على صواب وأنه يصدر عن عقيدة دينية وأنه قد وجد في هذا المنصب لكي يقوم بما يقوم به أي أن سياسته العسكرية هذه جزء من خطة إلهية ... أنظر في ذلك .Bush at War (New York : Simon and Schuster 2002) pp.48-85: Bob Wood ward

معالج أزمة الصواريخ الكوبية توصيات رئاسة الأركان الأمريكية بإزالة هذه الصواريخ عن طريق حرب وقائية [١] وإذا كانت هذه هي مواقف رؤوساء وإدارات أمريكية سابقة تجاه مفهوم الحرب الوقائية أو الحرب الإستباقية والنظر الى من يدعو إليها فإن الأمور قد تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبح من يدعون لمثل هذه الحرب هم شخصيات مسيطرة داخل الإدارة الأمريكية وأصبح مفهوم الحرب الوقائية يمثل النظرية الإستراتيجية الرسمية للإدارة الأمريكية الحالية ٠

إن الخوف من إمكانية حدوث هجوم في المستقبل ليس كافياً لتبرير الهجوم الإستباقي – حتى هذه لا يمكن القول أن العراق كان عنده النية لمهاجمة الولايات المتحدة – وأيضا النية العدوانية وحدها لا تعطي الحق في الضربات الإستباقية [٢] كان هذا هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الإستباقية على الأدق موقف الإدارة الأمريكية الحالية والتي جعلتها أحد الأدوات الرئيسية لإستراتيجية أمريكا الخارجية وقد إستندت – من أجل تبرير العمل الإستباقي ، وهذا ما سوف نتعرض له بالشرح في الفرع القادم ٠

الفرع الثاني

---

(١) أنظر في ذلك : الدكتور السيد أمين شابي ، هل لنظرية الضربات الإستباقية مستقبل ، الأهرام ، ٢٠٠٤/٥/٢٨ ، العدد ٤٢٩٠٧ وأيضاً في الرابط الألكتروني :

http;//www.ahram.org.eg/archive/Index.asp.

(٢) إذا تمت هجمات إستباقية على أساس وهمي حتى لو كانت هناك نية للعدوان فإن مثل هذه الهجمات ماهي إلا عدوانا يجوز الدفاع الشرعي فيه ، فإذا ما ضربنا بمثال أحداث ١١ سبتمبر – مع إفتراض أن الولايات المتحدة عندها معلومات إستخبارية دقيقة قبل الحادث بأن هناك أشخاص سوف يقومون بهذه العملية (وهنا النية) وعندهم الإمكانيات لذلك وإنهم في طريقهم الى القيام بهذه العملية في وقت قريب جداً – فيمكن القول أن العمل الإستباقي المبرر هنا في القبض على مختطفي الطائرات الأربعة التي تم إستخدامها كأسلحة لكن شن الحرب على أفغانستان لمهاجمة معسكرات تنظيم القاعدة وحركة طالبان وأيضاً ضرب العراق بعد ذلك – بناء على حجج واهية – لا يعد هجوماً إستباقي وإنما يعتبر عدوان يجب مقاومته بكافة الطرق المشروعة ٠

أنظر في ذلك :

http://www.carnegiecouncil.org/view media.php/prm ID/868.

أسانيد التي استندت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تبرير الحرب الإستباقية

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على الهجوم الذي قاما به على العراق في العشرين من مارس ٢٠٠٣م إسما رمزيا هو : ((حرب تحرير العراق)) بما يوحي بأن الهدف منها هو تحقيقه لهذا البلد ٠ على أن الكثيرين قد اختلفوا في تحديد الحقيقة وراء هذا الهجوم الذي قادته هاتان الدولتان إضافة الى مشاركة عدد من الدول مثل– إسبانيا وإستراليا – بأعداد قليلة من القوات وأطلق عليه إسم (التحالف الدولي) ٠

إن الأسباب التي استندت عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا- من أجل تبرير غزوها للعراق – تتمثل في سببين رئيسيين :

أولاً: حيازة العراق أسلحة دمار شامل ٠

ثانياً : تغيير نظام الحكم في العراق ٠

وسوف نقوم بشرح هذين السببين شرحاً وافياً حتى نبين حقيقة هذين السببين اللذين استندت عليهما – الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا – في غزوها للعراق ٠

أولاً : حيازة العراق أسلحة دمار شامل [١]

---

(١) لقد أفرج البيت الأبيض عن الأحكام الرئيسية التي جاءت في تقرير الإستخبارات الوطنية السري للغاية الصادر في إكتوبر ٢٠٠٢ حول برامج العراق لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل ٠

وقد إنتهى التقرير الى أن العراق قد أكمل برامج أسلحة الدمار الشامل الخاصة به على الرغم من قرارات وعقوبات الأمم المتحدة ، وبصدد إمتلاك أسلحة كيمياوية و بيولوجية بالإضافة الى الصواريخ المتطورة بالإضافة الى أن العراق كان يعيد تكوين برنامج أسلحته النووية وإذا ترك دون مراقبة فمن المحتمل بنهاية العقد الحالي أن يكون لديه أسلحة نووية ، وقد ذكر التقرير أن العراق يمكنه أن يكتسب مادة إنشطارية كافية من الخارج تمكنه من بناء سلاح نووي خلال بضعة أشهر ، أنظر في ذلك :

Document I: CIA Iraqr s weapons of mass destruction programs, October 200 unclassified.

S0urce :http://www.cia.gov.

- Document 2 : Direct of central intelligence, national intelligence, national Intelligence Estimate Iraq s Continuing Programs for weapons of mass destruction October 2002 Top secret (Extract).

Source : The white house .

منذ دخول الجيش العراقي الى الكويت وظهرت على السطح مشكلة أسلحة الدمار الشامل حيث توالت الأحداث الدولية أعقاب ذلك ، والتي اقترنت بالفشل والمؤسف أن قادة العرب لم يتمكنوا من تسوية المشكلة واقناع العراق بالإنسحاب من الكويت لسد الذرائع أمام التدخل الخارجي أيا كانت صورته ، ولقد صدر عن مجلس الأمن العديد من القرارات لمواجهة هذا الوضع [١] ومن أهم هذه القرارات القرار رقم (٦٧٨) الصادر عن مجلس الأمن في ١٩٩٠/١١/٢٩م ، وقد نص على الإذن للدول المشاركة في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام القوة [٢] لتحرير الكويت ، ولكن الجيش العراقي لم يخرج من الكويت إلا بتدخل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعملية عاصفة الصحراء في ١٩٩١/١/١٧ من أجل تحرير الكويت ، ولكن القتال لم يتوقف رسمياً الا بعد قبول العراق لقرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) الذي صدر في الثالث من أبريل عام ١٩٩١[٣] والذي يتعهد العراق بمقتضاه بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي كان يملكها ويدفع التعويضات اللازمة وبتخطيط ورسم الحدود مع الكويت [٤] في واقع الأمر لم تظهر أية آثار لمشكلة حيازة العراق لأسلحة دمار

---

(١) ومن أهم هذه القرارات :

- S/Res/ 660 (1990) August 2, 1990.
- S/Res/ 661 (1990) August 6, 1990 .
- S/Res/ 665 (1990) August 29, 1990 .
- S/Res/ 678 (1990) November 29, 1990 .

(٢) إستند مجلس الأمن في هذا التفويض الى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وأعطى القرار مهلة نهائية للعراق تنتهي في منتصف يناير عام ١٩٩١ للإنسحاب من الكويت قبل إستخدام القوة ضده من جانب دول التحالف ، ولكن لم ينصع العراق لهذا الأمر مما أدى الى قيام دول التحالف بعملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت من إحتلال العراق ١٦-١٧ /١/١٩٩٠ م .

(٣) نجد نص القرار الخاص بذلك في S/Res 678 (1990) 3 April, 1990 .

(٤) من أهم الإنتقادات التي وجهت – آنذاك – لقرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة العراقية الكويتية تتمثل في : إنطوائها على الترخيص أو الإذن لقوات التحالف الدولي بإستخدام القوة لتحرير الكويت وهو ما يعد خروجاً على ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول مجلس الأمن – فقط – في إستخدام القوة في إطار تدابير الأمن الجماعي والإستعانة بلجنة أركان الحرب التابعة له ، وليس الترخيص أو الإذن لدول أخرى بهذا الأمر الخطير الذي يمكن أن يؤدي الى تجاوزات خطيرة ، كما أن قرارات مجلس الأمن الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق والتأكيد

شامل قبل قيامه بغزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، فإذا رجعنا بالذاكرة الى ما قبل التاريخ السابق – احتلال العراق للكويت – نجد أن العراق كان يحتل أهمية إستراتيجية كبيرة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة بإعتبارها – العراق – منطقة عازلة لخطر قادم من إيران – كما يفكر الغرب والولايات المتحدة – وذلك بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ٠

ولكن الأوضاع تغيرت بعد توقف هذه الحرب وقيام العراق بغزو الكويت فبدأ ظهور مشكلة حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل والتي بلغ تصاعدها الى حد الهجوم المسلح الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق وهذا ما سوف نقوم بتفصيله في السطور القادمة ٠

حيث بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨ ظهر العراق بقوة عسكرية لا يستهان بها من ناحية التسليح الحديث والتدريب والخبرة في ممارسة القتال ، ومن هنا جاءت نظرة دول الغرب – على رأسها الولايات المتحدة – الى العراق على اعتبارها قوة لا يستهان بها تهدد مصالح هذه الدول في منطقة الخليج علاوة على خطرها على دولة إسرائيل ، حيث أن نظرتهم للعراق في هذه الأزمة على أنها قوة تؤدي الى خلل في التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل الذي كان ولا يزال لصالح هذه الأخيرة ، ولذلك فإنه بغض النظر عن الإشارات والإيماءات المختلفة والمتضاربة التي صدرت عن الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك وربما تكون قد شجعت العراق – نتيجة الفهم الخاطئ والحسابات غير السليمة على الأقل – على غزو الكويت[١] ٠

وبعد غزو العراق للكويت نجحت الولايات المتحدة في إستصدار عدة قرارات متتالية من مجلس الأمن تنطوي على الإجراءات التي إتخذتها المنظمة ضد الغزو ولتأييد التحركات الدولية في هذا الصدد [٢] ومن أهم هذه القرارات

على ذلك ، وفي نفس الوقت غضت الطرف – هذه القرارات – عن دول أخرى عديدة تحوز نفس الأسلحة مثل : الهند ، باكستان ، إسرائيل ، كوريا الشمالية وغيرهم ٠

أنظر في ذلك : الدكتور محسن علي جاد ، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٩،١١٢ ٠

(١) أنظر في ذلك بيبر سيالنجر ، إريك لوران ، حرب الخليج – الملفات السرية ، سفنكس للطباعة والنشر ، ترجمة عزمي مخلوف ، ص ١٤ ٠

(٢) من أهم القرارات ، القرار رقم ٦٦٠ الصادر في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م ، القرار رقم ٦٦٢ الصادر في التاسع من أغسطس ١٩٩٠م ، القرار رقم ٦٦٥ الصادر في الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٩٠ = = والقرار ٦٦٧

القرار رقم ٦٨٧ الصادر في أبريل ١٩٩١ الذي عل أساسه قبل العراق الشروط والتعهدات التي ينص عليها هذا القرار من أجل وقف إطلاق النار وإنهاء الوجود العسكري للتحالف في العراق[١] وأيضاً الإعتراف بكافة قرارات مجلس الأمن السابقة ، ولكن التعهد أو الشرط الأهم من هذا كله يتمثل في موافقة العراق – دون قيد أو شرط – على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن إستعمالها لإنتاج أسلحة نووية أو أي منظومة فعلية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطويير وتصنيع تتصل بما ذكر[٢] وبهذه الموافقة من قبل العراق على الشروط السابقة ، والتي يدخل في إطارها شروط أسلحة الدمار الشامل ، وبهذه الموافقة وضعت الأساس القانوني للمهمة التي أخذها مجلس الأمن على عاتقه وذلك بخصوص نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وكان هذا نتيجة الضغوط الأمريكية ٠

وبعد تحرير الكويت نجد إستمرار العقوبات الدولية على العراق دون تصريح من الأمم المتحدة [٣] وإن أسوأ ما في هذا الموضوع هو الإصرار على التمسك – من قبل الولايات المتحدة وحلفائها – بإستمرار تطبيق نظام العقوبات دون تعديل مع الربط بينها وبين التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتصفية الإمكانيات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل على الرغم

الصادر في السادس عشر من سبتمبر ١٩٩٠م ، القرار رقم ٦٧٠ الصادر في الخامس والعشرين من عام ١٩٩٠م ، القرار رقم ٦٦١ في الرابع من أغسطس ١٩٩٠م ، القرار رقم ٦٦٤ الصادر في الثامن عشر من أغسطس ١٩٩٠م ، القرار رقم ٦٦٦ الصادر في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٩٠ ، والقرار ٦٦٩ الصادر في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ أنظر في ذلك قرارات مجلس الأمن ١٩٩٠م S/Res ٠

(١) وقد أصدر مجلس الأمن بخصوص المشكلة العراقية الكويتية إثنى عشر قراراً والتي في مجملها تنص على مبدأ التعويض للمتضررين من الحرب وترسيم الحدود بين العراق والكويت ٠

(٢) أنظر في ذلك قرارات مجلس الأمن منها القرار – 3 April – (1991) S/Res 687 -1991.

(٣) فبعد تحرير الكويت إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية – تدعمها بريطانيا – في الضغط على النظام العراقي فقامت – من ناحية – بفرض حظر جوي على منطقتين إحداهما في الشمال العراقي لحماية الأكراد والأخرى في الجنوب لحماية الشيعة ، أنظر في ذلك : الدكتورصلاح البسيوني ، مابين الشرعية الدولية والشرعية الامريكية ، الاهرام ، ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ ، العدد ٤٢٣١٧ ٠

من أن المجلس لم يربط بين تنفيذ هذه القرارات وإستمرار سريـان العقوبات [١] .

إن الولايات المتحدة الأمريكيـــة قد استفادت من تقارير لجنة الأمم المتحـدة والتي كانت تسمـى (أونسكوم) والمسؤولة عن نزع ((أسلحة الدمار الشامل)) آنذاك وهذه اللجنة برئاسة ((رالف إيكيوس)) ، وفي بداية عمل هذه اللجنة قدم رئيسها تقرير يفيد بأن العراق يماطل في الكشف عن برامجه الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل[٢] الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإستخدام هذه التقارير كوسيلة لعرقلة أي جهود يمكن أن تصدر من مجلس الأمن لرفع العقوبات .

واستمر هذا الوضع طوال فترة التسعينات ، ولم يشفع للعراق أنه أتم خلال عام ١٩٩٤م حصر وتدمير البرنامج النووي ، وأنه في أبريل عام ١٩٩٥م أيضاً بدأ في برنامج مراقبة طويل الأمد لبرامج التسلح العراقية[٣] .

وإستمرت عملية الشد والجذب بين العراق من جهة و رئيس اللجنة الدولية ((أونسكوم)) والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ، نجد رئيس اللجنة الدولية يتهم العراق بالمماطلة في الكشف عن برامج تسليمها وفي نفس الوقت يرد العراق على هذه الإتهامات الموجهة اليه بإتهام اللجنة ورئيسها بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية لإعاقة رفع العقوبات الدولية عنها – العراق – وصل الأمر الى ذروته في عام ١٩٩٨ إذ كان هناك مؤشر لإنفجار أزمة بين العراق والأمم المتحدة في هذا الصدد ، إستغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لتهيئة الأجواء الدولية لتوجيه ضربة عسكرية جديدة الى العراق ، وأعد عملية عسكرية لهذا الغرض أطلق عليها ((رعد الصحراء)) وإعتزمت تنفيذها بدون قرار من مجلس الأمن الدولي ولكن الفشل في بناء تحالف دولي كالذي شكل في أعقاب

---

(١) أنظر في ذلك : التقرير الإستراتيجي العربي ، صادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام ، عام ١٩٩٥ ، القاهرة ، ثالثاً – الأزمة العراقية – الغربية ، إستمرار العقوبات ، ص ١٥٤ .

(٢) أنظر في ذلك : الوقائع ، مجلة الأمم المتحدة ، عدد ديسمبر ١٩٩١م ، ص ١٤ وما بعدها .

(٣) والـذي بمقتـضاه تم تركيـب وتـشغيل كـاميرات للمراقبـة في مؤسـسات صـناعية عراقيـة مختـارة يـشتبه في إمكـان إستخدامها لتصنيع معدات عسكرية محظورة وفي يوليو من نفس العام نجد أن العراق قام بتدمير خمس الآت عالية الدقة كانت تستخدم في تصنيع الصواريخ العراقية وذلك بالإتفاق مع اللجنة ، أنظر في ذلك : التقرير الإستراتيجي الدولي عام ١٩٩٥ ، ص٢٤٣.

غزو الكويت جعل الولايات المتحدة في عزلة أعاقتها عن الإقدام على مهاجمة العراق [١] .

واستمر هذا الشد والجذب بين الأطراف السابقة وصدور قرارات من مجلس الأمن [٢] وفي السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٨ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجوم على العراق تحت مسمى (ثعلب الصحراء) وكان سببه أن رئيس لجنة أونسكوم كتب في تقريره أن العراق لم يكن متعاوناً تعاوناً كاملاً ، وقد إستمرت هذه العملية أربعة أيام من قيامها في ١٩٩٨/١٢/٢٠[٣] .

ومن المؤكد أن الهجوم الأمريكي قد حقق أهدافه [٤] .

---

(١) أنظر في ذلك : التقرير الإستراتيجي العربي ، عام ١٩٩٨ ، المأزق الأمريكي في العراق ، ص ٨٧ وما بعده .

(٢) إستمرت الجهود الدولية لتسوية الأزمة – في ١٩٩٨/٢/٢٣ – بين كل من الولايات المتحدة واللجنة الدولية ((أونسكوم)) من جهة والعراق من جهة أخرى ، بسبب التقرير المقدم من رئيس اللجنة الذي يفيد أن هناك غموض في برامج التسليح العراقي وعليه قام الأمين العام للأمم المتحدة بتوقيع مذكرة تفاهم مع العراق تضمنت فرض قيود محددة على عمل لجنة ((أونسكوم)) تقضي بالتعهد بمراعاة نواحي القلق الشرعية للعراق ذات العلاقة بالأمن القومي والكرامة والسيادة وأقر مجلس الأمن مذكرة التفاهم ثم في الخامس من أغسطس أوقف العراق التفتيش مرة أخرى وطالب بإعادة تركيبة هذه اللجنة كما طالب نقل مقر هذه اللجنة من نيويورك حتى تكون أقل تأثراً بالضغوط الأمريكية وقد إنتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لإستصدار قرار من مجلس الأمن بتعليق المراجعة الدورية للعقوبات التي كانت تتم كل شهرين رداً على موقف بغداد السابق بوقف التفتيش وبالفعل صدر القرار رقم ١١٩٤من مجلس الأمن في ١٠ أغسطس ١٩٩٨ بهذا المضمون ، على الرغم من أنه في أكتوبر من نفس العام كان من المفروض أن يتم إغلاق الملف النووي العراقي تنفيذا لبيان رئاسي قد صدر من مجلس الأمن ، وكان رد فعل العراق على هذا القرار – ١١٩٤ – سلباً وفي ١٩٩٨/١٠/٣١ أوقف – العراق –كل أوجه التعاون مع لجنة أونسكوم بما في ذلك المراقبة بالكاميرات وأصر العراق على إستبعاد رئيسها باتلر الإسترالي .

أنظر في مضمون القرار رقم ١١٩٤ الصادر من مجلس الأمن في S/Res//94 10 August (1998)

وأيضاً في هذا الموضوع التقرير الإستراتيجي العربي ، المصدر السابق ، ص ٨٧ وما بعدها .

(٣) إرجع في ذلك التقرير الإستراتيجي العربي ، المصدر السابق ، ص ٨٧ و ما بعدها .

(١) نلاحظ أن نجاح هذا الهجوم يتعلق بالقوة العسكرية العراقية التقليدية ، أما فيما يتعلق بالقوات غير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل لم يكن هناك مؤشر يقول بنجاح قصف مواقع عراقية تحتوي بداخلها على أسلحة بيولوجية أو كيميائية .

أنظر في ذلك : التقرير العربي الإستراتيجي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

وبعد هذا الهجوم رفض العراق استئناف عملية التفتيش متعللاً بأن القصف دمر المواقع التي كانت محل التفتيش ٠

وقد كان هناك محاولة لإيجاد صيغة لعودة التفتيش مرة أخرى إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر غيرت الأوضاع الدولية كلها ٠

وقد كان التشدد الأمريكي ضد العراق في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر كبيراً وأصبح للسياسة الأمريكية لون جديد وذلك بترك سياسة الاحتواء التي كانت متبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة على مدار نصف قرن تقريباً وإحلال محلها سياسة جديدة تتمثل في الضربات الإستباقية – وعرفنا ذلك تفصيلاً من خطاب الرئيس الأمريكي بوش الإبن عن حالة الإتحاد الذي ألقاه في ٢٠٠٢/١/٢٩ التي سوف تطول دول محور الشر[١] والدول التي تفكر مجرد التفكير في الإرهاب من وجهة نظر بوش الإبن وقد إستمرت الجهود الدولية المبذولة بعد أزمة التفتيش على أسلحة الدمار الشامل بالعراق – على الرغم من نجاح الولايات المتحدة في تمرير العقوبات الذكية[٢] إلا أن العراق قد قدم عرضاً في أغسطس من نفس عام ٢٠٠٢ يعلن فيه صراحة قبول عودة المفتشين الدوليين وإستئناف نشاطهم شريطة فك الحصار الذي فرض عليه لما يزيد على عشرة أعوام ٠

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت العرض وأحبطت عملية عودة المفتشين وأصرت ألا تبدأ هذه العملية – التفتيش – إلا بناءً على قرار جديد من مجلس الأمن يعزز سلطات لجان التفتيش وفي عام ٢٠٠٢م أصر الرئيس بوش – الإبن – في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في إستصدار قرار جديد بشأن عملية التفتيش العراقية ، وبالفعل صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لسنة ٢٠٠٢م (٣) وفي واقع الأمر لم يكن غرض الولايات المتحدة الأمريكية من استصدار قرار جديد من مجلس الأمن سوى إيجاد مبرر قانوني شرعي للهجوم

---

(٢) قد حدد دول محور الشر – الرئيس الأمريكي بوش الإبن – لا أعرف على أي أساس أو مبادئ توافرت لكي يطلق على دول مثل كوريا الشمالية ، إيران ، العراق اسم دول محور الشر وكأن هذه الدول هي التي تهدد إستقرار السلم والأمن الدولي حسب ادعاء بوش الابن ٠

(٣) أنظر في ذلك التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، ص ٤٨ وما بعدها ٠

(١) أنظر نصوص القرار S/Res/1441 (20020 – 13 November (2002) ٠

على العراق وغزو وإحتلال أراضيه [١] وكان قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ قد اشتمل على عدد من البنود التي احتوت على التزامات فرضت على عاتق العراق ، ولا تشكل فقط مساساً بسيادته وإنما إنتهاك للكرامة الى حد الإذلال [٢] ومع ذلك وافق العراق على القرار رسمياً في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢ ، على الرغم من رفض المجلس الوطني العراقي لهذا القرار بالإجماع ، مخولاً مجلس قيادة الثورة العراقي إتخاذ القرار المناسب وبناءً على ذلك قدم العراق التقرير المطلوب منه على وفق القرار عن الحالة الراهنة لكافة جوانب برامجه الرامية الى تطور أسلحة كيمياوية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإتصال بما فيها الطائرات التي تعمل بدون طيار وقد بلغ هذا التقرير المشار اليه إثنتي عشرة الف صفحة إضافة الى أقراص مدمجة بها معلومات سعتها الإجمالية (٥٢٩) ميجا بيت وفي هذا الصدد ذكر مدير وكالة الطاقة الذرية للوهلة الأولى أن تقريراً بهذا الحجم يحتاج لبضعة أشهر كي يمكن للوكالة أن تصل الى نتائج محددة بشأن برامج العراق التسليحية [٣] وقد أعقب هذه الخطوات قيام الوكالة الدولية للطاقة

---

(٢) إن القرار ١٤٤١ صدر في ٢٠٠٢/١١/١٨ تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان على الجانب الآخر أثناء عرض مشروع هذا القرار على مجلس الأمن من أجل إستصداره – نجد أن هناك معارضة شديدة من فرنسا والصين وروسيا وألمانيا ورغم هذه الإعتراضات الشديدة حول مشروع هذا القرار ، إلا أن هذا القرار صدر دون أن يستجيب للعديد من مطالب هذه الدول ، إلا أنها نجحت – الدول المعارضة – في حذف فقرة من المشروع الأمريكي كانت تبيح الإستخدام التلقائي للقوة المسلحة ضد العراق في حالة عدم إمتثاله لهذا القرار ... أنظر للمزيد في ذلك التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، ص ٤٨ وما بعدها وأيضا الفقرة (٤) من القرار ١٤٤١ وكذا الفقرات (١١) (١٢) (١٣) من القرار السابق ذكره .

(٣) ولإستبيان هذه المذلة وإمتهان الكرامة العراقية جراء صدور القرار ١٤٤١ نجد أنه قد إنطوى على : أ- إكراه العراق وإجباره على الاعتراف بإرتكاب إنتهاكات جوهرية للإلتزامات الواقعة على عاتقه . ب- تهديد العراق بان أي محاولة منه لعدم الإذعان للقرار أو عرقلة أو عدم إبداء أي تعاون بشأن تنفيذه سبباً لإمكانية البحث في التعامل معه بشكل يحفظ السلم والأمن الدولي. ج- السماح بتفتيش القصور الرئاسية العراقية دون سابق إنذار . د- التحقيق مع أي عالم من علماء العراق ذوي الخبرة في مجال أسلحة الدمار الشامل سواء – هذا التحقيق – داخل العراق أو خارجه .

أنظر في ذلك المادة (١)، (٢) ، (٥) من القرار ١٤٤١ ، وللمزيد أنظر التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، ص٥٦.

(١) أنظر التقرير الإستراتيجي العربي ص ٥٧ وما بعدها .

الذرية ولجنة انموفيك – UNMOVIC [١] بإتخاذ الإجراءات اللازمة للعودة الى العراق ، حيث توافرت أعداد كبيرة ومتزايدة من المفتشين من أجل السرعة في إنجاز المهمة المكلفين بها وكان العراق يبدي تعاوناً وإلتزاماً مع أولئك المفتشين على وفق نصوص القرار ١٤٤١ حتى أن المفتشين أنفسهم والأمين العام للأمم المتحدة أعلنوا إشادتهم بتعاون العراق وإلتزامه [٢] وفي ٢٠٠٢/١٢/٢٤ بدء إستجواب العلماء العراقيين عن برامج التسليح النووي وخاصة إذا كان قد طرأ أي تطورات على هذه البرامج منذ عام ١٩٩٨م أعقاب عملية التفتيش [٣] إلا أن الأزمة أكبر من أن يحتويها مجرد قيام العراق بتنفيذ إلتزاماته على وفق القرار ١٤٤١ مهما كانت قاسية في إذلالها وما تنطوي عليه إنتهاكاً لسيادته فقد أصبحت عملية تنفيذ القرار ١٤٤١ تبادل للإتهامات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق [٤] .

---

(٢) وهي لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (UNMOVIC) وقد ترأسها الدكتور هانز بليكس – Dr.Hans Blix- – بناءً على قرار من الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ .

نبذة مختصرة عن د. هانز بليكس : لقد درس في كل من جامعة وبسالا وجامعة كولومبيا وقد حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبردج ، وحصل على الدكتوراه – أيضاً – في القانون من جامعة إستكهولم وعمل كأستاذ في القانون الدولي وقد خدم في وزارة الخارجية السويدية من عام ١٩٦٣م الى عام ١٩٧٦م ، وفي عام ١٩٧٨ أصبح وزير للشؤون الخارجية السويدية ، ثم عمل مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) من عام ١٩٨١الى عام ١٩٩٧ وبالطبع كان مسؤولاً عن الإشراف على عمليات التفتيش الخاصة ببرنامج العراق النووي خلال توليه لمنصب مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي عام ٢٠٠٠م عينه الأمين العام للأمم المتحدة رئيس لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (UNMOVIC) لما له من خبرة سابقة بالتفتيش على برنامج العراق النووي .

أنظر في ذلك :

http://www.world- nuclear.org/sym/2001/blixbio.htm.

(٣) التقرير الإستراتيجي العربي ص ٥٦٠ .

(١) وكان العراق قد سلم آنذاك قائمة تضم أكثر من ٥٠٠ عالم في مختلف التخصصات الكيميائية والبيولوجية والنووية وتكنلوجيا الصواريخ في تنفيذ حرفي ودقيق للإلتزام الذي وصفه القرار ١٤٤١ على عاتقه في هذا الخصوص .

(٢) قد صحب عملية تنفيذ القرار رقم ١٤٤١ تبادل الإتهامات بين الولايات المتحدة والعراق فقد أعلن العراق أن الولايات المتحدة تحاول إغراء العلماء العراقيين أو تهديديهم من أجل أن يقدموا معلومات غير صحيحة وذلك في

وفي إطار الحرب النفسية فقد جرى إلقاء ملايين المنشورات – خلال الفترة السابق ذكرها – على العسكريين والمدنيين لتحريضهم على النظام الوطني العراقي ، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف الغارات الجوية اليومية المضادة على الأهداف العراقية في منطقة الحظر الجوي وحاولت الولايات المتحدة إستصدار قرار داخل مجلس الأمن يبيح لها إستخدام القوة ضد العراق ولكنها فشلت في تحقيق ذلك [١] .

وفي يوم ١٧ مارس ٢٠٠٣ عقدت الولايات المتحدة اجتماعاً في جزر الأزور بإسبانيا ضم رئيس الوزراء الإسباني والبريطاني الى جوار الرئيس الأمريكي وقد انتهى الإجتماع الى توجيه إنذار الى الأمم المتحدة – من الدول الثلاثة السابق ذكرها – طالبوها بإصدار قرار يتيح لهم استخدام القوة ضد العراق

نظير مقابل مبالغ مالية فضلاً عن دفعهم لمغادرة العراق لغرض افراغه من العلماء ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد إتهمت العراق بالضغط على علمائه لعدم الإدلاء بأية معلومات مهمة عن برامج التسليح .

(٣) في يوم فبراير ٢٤ ٢٠٠٣ قدمت بريطانيا مشروع قرار شارك في توقيعه كل من الولايات المتحدة وإسبانيا وتدعمه بلغاريا وذلك في مجلس الأمن بفرض التفويض بإستعمال القوة المسلحة ضد العراق ، وفي نفس الوقت قدمت فرنسا مذكرة شارك في توقيعها كل من روسيا وألمانيا وتدعمها الصين نقترح جدول زمني مفصل لعمليات التفتيش الأكثر صرامة ويعيد تأكيد أن العمل العسكري يجب اللجوء إليه فقط كآخر سبيل وقد فشلت بريطانيا بإستخراج قرار بضرب العراق.

– في ٧ مارس قدمت حكومات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا مسودة قرار جديد يطلبون فيه من مجلس الأمن أن يقرر تجديد في يوم ١٧ مارس أن نظام صدام حسين لم ينزع سلاحه كما طالبه القرار رقم ١٤٤١ الصادر في في ٢٠٠٢/١١/٨ دون الإشارة بشكل رسمي الى التدخل العسكري .

– في١٢ مارس قدمت الحكومة البريطانية مشروع قرار شارك في توقيعه الولايات المتحدة يقدم ستة شروط يجب على العراق الإيفاء بها لإثبات حسن نيته في نزع السلاح ولقد رفضت الحكومة الفرنسية هذه الشروط =

=– في ١٥ مارس عارض مئات الالاف من الناس حول العالم التدخل المسلح في العراق بينما قامت كل من الحكومات الفرنسية والألمانية والروسية بعمل نداء مشترك ضد الحرب ، وأصروا أن عمليات التفتيش كان لها النتائج الإيجابية .

أنظر في ذلك :

Mr, Andreas Gorss Switzerland, Socialist Group,Parliamentary Assembly, Europe and the war in Iraq, Doc. 9768 Addendum .
-http://www.assembly.coc.int/documents/workingocs/doc03/EDOC9768AD.htm.

وإلا فإنهم سيضطرون الذهاب الى العراق مستخدمين القوة ضده دون تفويض من الأمم المتحدة ، وفي مساء ذات اليوم- ٢٠٠٣/٣/١٧ – وجه الرئيس الأمريكي بوش الإبن إنذاراً نهائياً لصدام حسين رئيس جمهورية العراق قبل احتلاله يطالبه فيه بمغادرة العراق مع نجليه خلال ٤٨ ساعة ، كما طالب في نفس الخطاب العسكريين ورجال المخابرات والأمن العراقيين بألا يقاتلوا من أجل نظام في سبيله للفناء ، وقد قوبل هذا الإنذار باستياء شديد من قادة معظم دول العالم الذين أبدوا أسفهم لصدوره ، وفي تمام الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم ٢٠ مارس بتوقيت بغداد بدأ الهجوم الأمريكي البريطاني بهجوم صاروخي مكثف على العراق ، وترتب عيه – هذا الهجوم – احتلال العراق ، وأصبح العراق تحت أيديهم - بعد أن حل الجيش العراقي – دون أن يعثروا على أية آثار لأسلحة الدمار الشامل [١] وبدأوا يتذرعون بذريعة أخرى تتمثل في أنهم دخلوا العراق من

---

(١) فقبل بدء ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ، نجد أن الدكتور محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الأخير– قبل بدء الحرب – الصادر في ٢٧ يناير ٢٠٠٣ والموجه الى مجلس الأمن الدولي يقول فيه : يجب أن تؤكد انه لا دليل على أن العراق قد أنعش برنامج تسلحه النووي منذ = = إزالة البرنامج في التسعينات وفي تقريره – أيضاً – يوضح مدى التقدم في حل الأسئلة والمخاوف التي بدأت في ١٩٩٨م وقد أكد البرادعي في تقريره صراحة أن العراق لا يمتلك برنامج للأسلحة النووية .

أنظر في ذلك :

- Iraq has no nuclear weapons programme Dr. Mohammed El -Baradithe staus of nuclear inspections in Iraq , January 27 , 2003 wlatt: IAEA update for the security council pursuant to Resolution 1441 (2002) , January 27 , 2003 , Document 5.
Source : http://www.iaea.org.

وفي هذا السياق نجد أيضاً أن الدكتور هانز بليكس قد قدم تقريره الى مجلس الأمن في ٢٠٠٣/٢/١٤ وقد قال فيه : أنه حتى الآن لم تجد انموفيك أي أسلحة دمار شامل .

Dr.Hans Blix, Briefing of the security council February 14, 2003 , Source : http://www.un.org.Document 8 .

وفي هذا السياق أيضاً نجد أن هناك فضيحة مخابراتية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتمثل في كذب المعلومات التي قدمتها كل من المخابرات المركزية الأمريكية CIA والمخابرات البريطانية حول إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ونلاحظ أن كل من بوش الإبن وبلير قد طلبا التحقيق حول هذه المعلومات ، ولكن متى كان هذا التحقيق؟ للأسف بعد أن دمر العراق .

أنظر في ذلك : الأهرام المصرية ، الأعداد الصادرة في ٤، ٧، ٨ من فبراير عام ٢٠٠٤م .

أجل القضاء على نظام الحكم في العراق وهذا ما سوف نحاول أن نستعرضه في السطور القادمة .

ثانياً : القضاء على نظام الحكم في العراق [١]

قبل عدة شهور من غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أعلنتا أن الإطاحة بنظام الحكم العراقي هي أحد الأهداف الرئيسة وذلك من أجل جعله بلداً ديمقراطياً أي إستبدال نظام الحكم الإستبدادي في العراق بنظام يكون هذا النظام الجديد – في العراق – نموذجاً لمنطقة الشرق الأوسط وتحتذي به الدول في المنطقة.

وبعد إحتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ، فقد أكد رئيس الوزراء البريطاني بلير على أن المجتمع الدولي من حقه التدخل في حماية الشعوب المهددة والتي عجزت حكوماتها عن تفادي أوضاع داخلية وخارجية تثقل تلك الشعوب بكثير من المعاناة ، وبذلك – ما زال الكلام من الوزراء البريطاني – يكون التخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ضرورة من أجل حماية الشعوب من حكومات غير قادرة على حل مشاكل شعوبها ثم أعلن رئيس الوزراء البريطاني أيضاً أنه في حالة لو لم نعثر على

وأيضاً نجد أن أحد مفتشي الأسلحة – ويفيد كأي أمريكي الجنسية – يقول في مقابلة تلفزيونية :

In a televised interview this week, former chief us weapons inspector David Kay said: ((if you cannot rely on good accurate intelligence that is credibile to the American people and to others , you certainly cannot have a policy of preemption)) .

وكانت هذه المقابلة في شهر فبراير ٢٠٠٤ .

http:// www.csmointor . com/2004/0204/POI SO2-usfp.html.

(١) في أواخر شهر أكتوبر عام ٢٠٠٢ قد صرح ديك تشيني – نائب الرئيس الأمريكي بتصريحات تحمل معنى التهديد ومفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط بضربة عسكرية أحادية الجانب ضد العراق لإجباره على تغيير النظام الحاكم في العراق .

أنظر في ذلك :

http://www.wwsws.org /articles/200/sep 2002/iraq-s05.sht

أسلحة دمار شامل في العراق فإن التاريخ سوف يغفر لنا ولمن قادوا الحرب على العراق لأننا خلصنا العراقيين من أسوأ الأنظمة الإستبدادية ٠

وبعد مرور عدة شهور على إحتلال العراق من قبل ما يسمى بدول التحالف بقيادة الولايات المتحدة ، بل مر الوقت ، عدد من السنوات على احتلال العراق ولم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذي جعل كل من بوش الإبن وبلير في ورطة حقيقية ، وقد ترتب على ذلك ضغوط سياسية وشعبية جعلتهما – كل على حدة – أن يشكل لجنة مستقلة تكون مهمتها التحقيق في المعلومات الإستخباراتية بِشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية وعملية تقويم هذه المعلومات على ضوء عدم العثور على تلك الأسلحة بعد احتلال العراق [١] ٠

ورغم ذلك نجد أن كلاً من رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا تمسكا في تصريحات علنية أمام الإعلام العالمي بأن الحرب على العراق كانت مبررة بالنظر الى أن النظام العراقي كان يمثل خطراً على العالم وعلى الأمن القومي الأمريكي البريطاني دون أن يبينا كيف يكون هذا النظام العراقي خطيراً دون أن يكون في حيازته أسلحة دمار شامل ٠

ويزيد على ما سبق حينما نجد المسؤولين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يتبعان النهج السابق نفسه – تصريحات بوش الإبن وبلير – في أن نظام الحكم في العراق إستبدادي وقمعي ولهذا كان واجباً على قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة أن تخلص الشعب العراقي من هذا النظام – وكان ذلك بعد مرور عام من غزو العراق – وفي هذا الصدد نجد أن الرئيس بوش الإبن قال في إحدى خطبه أن قوات التحالف قد دخلت العراق من أجل تحريره من حكم الطاغية ومن أجل الشعب العراقي ويفهم من هذا الكلام والتصريحات السابقة أن مبرر الهجوم العسكري على العراق في ٢٠٠٣/٣/٢٠ هو القضاء

---

(١) وقد زاد الأمر سوءاً – في هذا المضمار – أنه حتى بعد مرور عدة سنوات بعد غزو وإحتلال العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية لم يعثروا على تلك الأسلحة ، رغم الإستعانة بخبراء عدة من جهات مختلفة ، وذوي تجارب سابقة في هذا المجال ، ومنهم من كان ضمن خبراء الأمم المتحدة الذين سبق لهم المشاركة في عمليات التفتيش في العراق ، كما أن أحدهم – ديفيد كامي – من الخبراء المتخصصين في المخابرات المركزية الأمريكية ، شكل فريقاً من الخبراء يزيد على ١٢٠٠ فرد ، وبعد ثلاثة أشهر من عمليات البحث والتفتيش قدم تقريراً الى الكونجرس الأمريكي أثبت فشله في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق وطلب مهلة أخرى للبحث ولكنه فشل في الحصول على أي شئ الأمر الذي جعله يستقيل من منصبه وأنهى المهمة ، الأمر الذي سبب حرجاً كبيراً للإدارة الأمريكية ٠

على النظام الإستبدادي في العراق وإستبداله بنظام ديمقراطي آخر يكون نموذجاً لدول منطقة الشرق الأوسط ويفتح الباب أمام إحداث تغيرات واسعة على خريطة المنطقة بما يحقق مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية ، ولا يوجد أدنى شك أن مبرر الهجوم على العراق يتعارض تعارضاً تاماً مع مبدأ من أهم مبادئ القانون الدولي العام والذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة بين نصوصه وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة [١] وذلك سواء كان التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد تم تأييد مبدأ عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قراراتها الدولية وفي مواثيق الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية وغير ذلك من المنظمات الدولية [٢] .

ولا جدال في أن التدخل العسكري للتغيير أو للقضاء على نظام الحكم في أي دولة من الدول هي أكثر صور التدخل غير المشروع الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تحت أي زعم وعند النظر لتصريحات رئيس وزراء بريطانيا السابقة – في نفس هذا المطلب – والخاصة بالتخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يصبح ضرورة في تلك الحالة لحماية الشعوب من حكومات غير قادرة على حل مشكلات شعوبها – فواجب علينا أن نرد على هذه التصريحات – مما لا شك فيه أن هذا المبدأ قد طرأ عليه بعض القيود عند تطبيقه في عصرنا الحالي وذلك لتتمكن من التوسع في حالات التدخل للإعتبارات الإنسانية بغرض حماية حقوق الأقليات وإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما حدث في جنوب أفريقيا العنصرية ، البوسنة والهرسك وبعض الحالات المماثلة الى أن التدخل الذي أقره المجتمع الدولي تحت لواء الشرعية الدولية التي مثلتها الأمم المتحدة [٣] بمعنى أن يكون التدخل مشروع من قبل الأمم المتحدة في حالة إتساع نطاق النزاع ووقوع أعمال تهدد السلم والأمن الدوليين وذلك عن طريق تطبيق أحكام الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة أما

---

(١) وفي ذلك تنص المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحال بحكم هذا الميثاق على أن المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الباب السابق .

(٢) أنظر في ذلك : الدكتور محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٢ ، ص ٢٩ وما بعدها .

(٣) أنظر في ذلك : الدكتور مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، القاهرة ، عام ٢٠٠١ ، ص ٩١ .

التدخل الذي يكون خارج نطاق المنظمة الدولية وبما لا يتفق مع مبادئ القانون الدولي فإنه بلا شك سوف يكون مجرداً من أي شرعية ، وأمثلة كثيرة منها حالات التدخل الذي تمت من جانب الإتحاد السوفيتي السابق في شؤون دول أوربا الشرقية وأفغانستان وأيضاً حالات التدخل من قبل الولايات المتحدة في شؤون كثير من دول أمريكا اللاتينية وأيضاً التدخل العسكري الذي قامت به كل من فرنسا وإنجلترا وإسرائيل في شؤون مصر عام ١٩٥٦ أعقاب تأميم قناة السويس وعلى ضوء ما سبق فقد أصبح من المستقر عليه ومن الأمور المسلم بها عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في أضيق حدود ممكنة وفقاً لقيود وضوابط لاقت الإجماع الدولي من أهمها [١]:

١- أن تكون حالة كل التدخل الدولي منطوية على أشياء من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين
٢- أن يكون هذا التدخل لإعتبارات إنسانية بحتة – بعيداً عن تحقيق أي مصلحة ومن أهمها حماية الأقليات ومناهضة العنصرية ٠
٣- ألا يتم اتخاذ أي إجراء من إجراءات التدخل إلا في إطار الشرعية الدولية والتي تتمثل في الأمم المتحدة أو أي من المنظمات الأقليمية التي تعهد إليها إتخاذ إجراءات في مثل هذه الأمور ٠
٤- أن يكون التدخل على وفق أحكام القانون الدولي ٠
٥- عند صدور قرار بالتدخل من قبل المنظمات الشرعية يجب أن يكون – قرار التدخل – واضحاً ومحدداً لا ريب فيه وأيضاً كيفية تنفيذه ٠
٦- أن يكون قرار التدخل متدرجاً مع الوسائل السلمية فرفض المنازعات الدولية كالوسائل الدبلوماسية والإقتصادية وتطبيق ما سبق على ما حصل في ٢٠٠٣/٣/٢٠ وذلك بغزو العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا يكون هذا الغزو باطلاً لأنه يتم خارج نطاق الشرعية الدولية حتى ولو كانت الدولة التي قامت بهذا الغزو هي أقوى دولة في العالم ، ونحن نعرف أن غزو العراق تم دون موافقة الأمم المتحدة وبالتالي يكون هذا الغزو غير شرعي وفي حالة إذا ما صدر من الأمم المتحدة قرار بالتدخل في العراق فيمكن هنا أن نقول إن هذا التدخل على وفق الشرعية الدولية ، أما ما قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا في ٢٠٠٣/٣/٢٠ فيفتح الباب أمام الفوضى وشريعة الغاب

---

(١) أنظر في ذلك : الدكتور صلاح شلبي ، التدخل الدولي ومآساة البوسنة والهرسك ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢١٦ ٠

في المجتمع الدولي ويترتب على ذلك أن الدولة الضعيفة ليس لها مكان في هذا المجتمع [١] .

المطلب الثاني

الموقف الدولي من شرعية الحرب الإستباقية

لقد تمكنت الولايات المتحدة من فرض إرادتها وشروطها على الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الذراع التنفيذي للمنظمة الدولية في قضايا عربية كثيرة مثل الأزمة الليبية والسودان والعراق إبان حرب الخليج الثانية ونجحت في شن عدوان وحشي وفرض الإحتلال على العراق ، ثم فرضت غالبية شروطها على الدول الرئيسة في مجلس الأمن (فرنسا وروسيا والصين الى جانب ألمانيا) ووضعتهم أمام أمر واقع جديد بل هددت علناً بحرمان هذه الدول التي عارضت الحرب بقوة من أية إستثمارات وأي دور في إعادة بناء العراق بل هددت بأكثر من ذلك بإلغاء العقود السابقة في مجال إستثمارات النفط العراقي والتي أبرمت مع النظام العراقي السابق ، ونجحت في ذلك وفرضت على هذه الدولة أن تفوز ببعض العقود ولكن تحت سيطرة وإشراف سلطة الإحتلال الأمريكي للعراق التي من المنتظر أن تستمر طويلاً في العراق .

ولقد عرفنا فيما سبق أن الولايات المتحدة قد خاضت معركة عنيفة وشرسة داخل أروقة الأمم المتحدة وبالتحديد في مجلس الأمن من أجل استصدار قرار يتيح لها استخدام القوة ضد العراق إلا أنها فشلت في الحصول على الموافقة من قبل مجلس الأمن ، وذلك بسبب وقوف كل من (الصين وفرنسا وروسيا إضافة الى ألمانيا) أعضاء المجلس ضد الطموح الأمريكي في استخدام هذا القرار وإستخدام حق الفيتو لمنع صدور قرار بهذا المضمون [٢] إلا أن الولايات المتحدة أصرت على ضرب العراق باستخدام القوة العسكرية وبالفعل [٣] قامت كل من

---

(١) أنظر في ذلك : الدكتور مسعد عبد الرحمن زيدان ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٨ .

(١) نلاحظ أنه قد صدر عن الدول الثلاثة (فرنسا و روسيا الإتحادية وألمانيا) إعلان مشترك في ١٦ مارس ٢٠٠٣ أكدوا فيه أن اللجوء للقوة في هذه الأزمة ليس لها مبرر وأن الحرب يجب أن تكون هي الملاذ أو الملجأ الأخير .

(٢) ففي يوم ١٧ من شهر مارس ٢٠٠٣ كان للولايات المتحدة الأمريكية موقف معارض لهذا الإعلان المشترك ففي جزر الأزور بإسبانيا إجتمع كل من الرئيس الأمريكي بوش الإبن ورئيس وزراء كل من بريطانيا وإسبانيا وإنتهى الإجتماع الى توجيه إنذار من الدول الثلاث الى الأمم المتحدة طالبوها فيه بإصدار قرار يتيح لهم إستخدام القوة

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ٢٠٠٣/٣/٢٠ بشن هجوم وحشي على العراق إستناداً الى مفهوم الحرب الإستباقية ،ومن هنا يبرز السؤالين التاليين ، ماهو موقف ميثاق الأمم المتحدة من هذه الحرب ؟ وأيضاً ماهو موقف الأمم المتحدة من هذه الحرب ؟ وللإجابة عن هذين السؤالين ستكون عبر الفرعين الاتيين :

الفرع الأول

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة والحرب الإستباقية

في البداية يجب علينا أولاً أن نبين ماهية أهداف وأسس كل من القانون الدولي والأمم المتحدة ، وهل هذه الأهداف تتعارض مع مفهوم الحرب الإستباقية ، هذا ما سوف نحاول شرحه في السطور القادمة ٠

الأهداف والأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية :

إن العلاقات الدولية بين الدول تتركز على أسس وأهداف ينص عليها كل من القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن لنا أن نلخصها في الآتي :

أ- حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية [١] ٠

ب- تسوية المنازعات الدولية وبالطرق السلمية ٠

ج- تشجيع وتعزيز التعاون ما بين الدول في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ٠

ضد العراق وإلا إنهم سيضطرون الى الذهاب للحرب ضد العراق دون تفويض من الأمم المتحدة ، وفي نفس ذات اليوم مساء٢٠٠٣/٣/١٧ وجه الرئيس الأمريكي بوش إنذاراً نهائياً الى الرئيس صدام حسين وولديه بمغادرة العراق خلال ٤٨ ساعة وفي صباح ٢٠٠٣/٣/٢٠ بدأت العمليات العسكرية ضد العراق ٠

أنظر في ذلك : الدكتور محسن جاد ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ ٠

(١) وقد عبر عن ذلك وأصدر ميثاق الأمم المتحدة صراحة على تحريم إستعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، وعبرت عن نفس المعنى ديباجة الميثاق ، وجاءت المادة الأولى من الميثاق (أن أول مقاصد الأمم المتحدة هو حفظ السلام والأمن الدولي) ، ونصت المادة ٤/٢ من الميثاق على أنه (يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو يستخدموها ضد سلامة الأراضي والإستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ، كما جاء في الفصل السابع من الميثاق وقفاً على تحديد الأعمال الواجب إتخاذها من جانب مجلس الأمن في حالات تهديد السلم أو الإخلال به و وقوع العدوان ٠

أنظر في ذلك : الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ -٢٠٠١ ، ص ٣٣١ : ٣٣٢ ٠

د- تشجيع قيام العلاقات الدولية من خلال المنظمات الدولية ٠

ويمكن لنا القول إن الأهداف وراء هذه الأسس السابقة هي من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين في المجتمع الدولي بأسره وبذلك نلاحظ أن العلاقات الدولية بين الدول ترتكز على ركيزتين أساسيتين [١] :

الركيزة الأولى : السلم السلبي ، والركيزة الثانية : السلم الإيجابي ٠

السلم السلبي :

وهو مفهوم عام للسلم والمقصود منه منع الحروب وتحريم إستخدام القوة في العلاقات الدولية ٠

وفي نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة نجد أنها حرمت استخدام القوة في العلاقات الدولية وكذلك التهديد بإستخدام القوة وإن إستخدام القوة في العلاقات الدولية يتعارض مع مبادئ القانون الدولي – والأمم المتحدة إلا في حالتين :

الحالة الأولى : تدابير الأمن الجماعي التي يتخذها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة ضد المعتدى .

الحالة الثانية : الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي على وفق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

السلم الإيجابي :

إن المجتمع الدولي عانى من ويلات الحروب وخاصة الحرب العالمية الأولى والثانية حيث راح أكثر من عشرات الملايين ضحايا لمثل هذه الحروب

([٢]) والسؤال الذي يطرح هنا ما الذي يمكنه أن يلزم الفرد على تحمل المعاناة من الحرمان – على سبيل المثال – وأمامه القدرة على الإستعانة بالأسلحة ، يتفق معظم الناس على أن بداية تحقيق السلام قد تكون مضمونة في بعض الأحيان حتى وإن كان هناك ظروف شديدة ، وبالتالي يسمح الفرق بين السلام بمفهومه الإيجابي ومفهومه السلبي التوفيق بصورة ظاهرية بين المتطلبات المتعارضة وبالتالي إمكانية تصعيد السلام وجعله أسمى القيم ٠

أنظر في ذلك :

Dr. Kai Ambos (Max. Planck institute for international and foreign Criminal law, Freibury, in Breisgau Germany) . European Journal of International Law, NATO, the UN and the use of Force: Legal Aspects . http://www.ejil.org/Journal/vo110/No1/coma.htmi .

التي لا تفرق بين محارب وغير محارب وأكلت الأخضر واليابس [١] ولذلك ترتب على مثل هذه الحروب نتيجة في غاية الأهمية ن والتي تتمثل في محاولة المجتمع الدولي الإتجاه الى طريق التعاون والتضامن والمودة فيما بينهم بدلاً من العداء والتصارع والإستقطاب ، وكان من ثمار هذا التعاون إنشاء منظمة (عصبة الأمم) ثم بعد ذلك منظمة الأمم المتحدة ، التي تحاول – رغم الصعوبات والتي تواجهها – جاهدة من أجل القضاء على أسباب المشكلات التي تهدد البشرية في أمنها وسلمها .

وعند النظر الى المادة [٢] من ميثاق الأمم المتحدة قد قرنت الأمن بالسلم ، فإن المقصود بالسلم هو ذلك السلم السلبي – السابق شرحه – أما الأمن هنا المقصود به السلم بالمعنى الواسع أي السلم الإيجابي [٣] .

وعند النظر الى مقدمة ميثاق الأمم المتحدة نجد أن هناك تعهداً بين الشعوب لا يقتصر فقط على السلم من أجل إزالة أسباب المنازعات الدولية وإنما يمتد الى التعهد بتحقيق العدالة وإحترام الإلتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها ، حتى يتمكن المجتمع الدولي من إزالة أسباب المنازعات الدولية [٤] إن البشرية قد حققت علاقات – بعد معاناة طويلة من الحروب وويلاتها –وذلك عن طريق تطبيق السلم العام – السلبي – والسلم الإيجابي – الذي يتمثل في الأمن وما سبق هو

---

(١) لقد شهد القرن الماضي أبشع الحروب وجرائم القتل في التاريخ الإنساني حيث لقي أكثر من مائتي مليون شخص مصرعهم خلال مئتين وخمسين حرباً ونلاحظ أنه قد مات أكثر من ستة ملايين شخص في حروب منذ نهاية فترة الحرب الباردة حيث كان من المفترض أن تسود حالة الهدوء والسلام في تلك الفترة – ولا زال النهر يفيض بدماء الإنسانية – وينذر بجروح دامية لمن هم على قيد الحياة .

(١) أنظر في ذلك للمزيد :

Global action to breemptve War A Coalition – Bull Ding Effort to stop war , Genocide & Internal Armed Conflict .
http: //www.globalactionpw.org/prev/rev17.html.

(٢) المقصود بالسلم الإيجابي هو إنشاء نظام يقوم على التعاون والتوافق والإندماج بين الدول من أجل القضاء على أسباب المشكلات التي تهدد البشرية في مختلف المجالات وخاصة الإقتصادية و الإجتماعية .

أنظر في ذلك : الدكتور محسن جاد علي جاد ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٣) أنظر في ذلك :

- Wild. Verwey, Economic Developments, Peace and International low the Hague 1972 p.233.

أسس العلاقات الدولية في عصر التنظيم الدولي المعاصر – على الرغم من الإنتقادات الموجهة إليه – والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن : هل تتعارض نظرية الحرب الإستباقية مع هذه الأسس – أسس العلاقات الدولية – الحالية في التنظيم الدولي المعاصر ؟

١- إن الحرب الإستباقية – التي أعلن عنها الرئيس بوش الإبن بعد أحداث سبتمبر كإستراتيجية جديدة للولايات المتحدة في علاقاتها الخارجية – لا تعتمد على سياسة رد الفعل وإنما تعتمد على الهجوم أولاً – وفقاً لنظرية بوش في مفهوم الضربات الإستباقية – من أجل منع الهجوم والمتوقع حدوثه عند إتخاذ تدابير الأمن الجماعي – في الفصل السابع من الميثاق – والحالة الثانية تنص عليها المادة (٥١) من الميثاق وهي حالة الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ، ويترتب على ذلك أن الحرب الإستباقية حرب عدوانية غير شرعية لا تتوافق مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

٢- في حق الدفاع الشرعي – ما نصت عليه المادة (٥١) من الميثاق – نجد أن الدولة الضحية للعدوان من حقها صد هذا الهجوم وفي نفس الوقت تقوم هذه الدولة بإخطار مجلس الأمن من أجل القيام بمهامه حتى يحافظ على السلم والأمن الدوليين أما في الحرب الاستباقية فلا تستلزم إخطار الأمم المتحدة بل تكون خارج نطاق الأمم المتحدة [١] .

٣- إن القرن الـ ٢٠ شهد محاولات من رجال القانون الدولي والسياسة من أجل القضاء على سياسة استخدام القوة في العلاقات الدولية وقيام الدول القوية بشن الحروب من أجل تحقيق مصالحها القومية وكانت النتائج المترتبة على هذه الجهود قيام منظمة الأمم المتحدة والنص في ميثاقها على تحريم إستخدام القوة أو التهديد بها – م٤/٢ – وبعد أحداث سبتمبر نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تعتمد نظرية الحرب الإستباقية وبذلك تريد أن تهدم كل الجهود السابقة

---

(١) عندما إجتمعت الدول الثلاث – الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا – في جزر الأزور بإسبانيا في مساء ٢٠٠٣/٣/١٧ نجد أنهم حاولوا أن يوجهوا رسالة الى الأمم المتحدة من أجل أن يحصلوا على الموافقة من قبل هذه المنظمة بخصوص مهاجمة العراق إلا أن هذه الدول قد لاقت معارضة شديدة من دول كثيرة أهمها – روسيا ، فرنسا ، الصين ، ألمانيا – وعندما فشلت هذه الدول – الولايات المتحدة ، بريطانيا ، إسبانيا – في الحصول على قرار من الأمم المتحدة بخصوص حرب العراق ، قامت في ٢٠٠٣/٣/٢٠ بضرب ومهاجمة العراق وإحتلاله بعيداً عن الأمم المتحدة .

٤- إن اعتماد نظرية الحرب الإستباقية في التنظيم الدولي المعاصر سوف يؤدي الى نتائج بالغة السوء تتمثل في الفوضى الدولية ، فيمكن للدولة القوية استخدام هذه النظرية – في حالة إعتمادها في النظام الدولي – من أجل الهجوم على دولة أخرى متعللة بأن أمنها القومي يتعرض للخطر من قبل هذه الدولة وهذا ما نجده في تصريح وزير الدفاع الروسي الذي نشر في الحياة اللندنية من أن ((بلاده لا تستبعد توجيه ضربة عسكرية وقائية الى أي دولة في العالم إذا تطلبت مصالحها ذلك)) [١] .

٥- نجد أن بعض اصحاب هذه النظرية – الإستباقية – يعتمدون في تبريرها بصفتها نوعاً من أنواع الدفاع الشرعي [٢] وهذا كلام خاطئ لسببين :

أولاً : إن إستخدام القوة في إطارها لا يتوقف – فقط – على وقوع هجوم من قبل دولة أخرى وإنما يكفل لذلك توقع خطر الهجوم أو الإعتداء مستقبلاً حتى ولو كان هذا المستقبل ليس بقريب .

ثانياً : إن ممارسة حق الدفاع الشرعي من قبل الدول يكون وفقاً لشروط وضوابط معينة معروفة ومحددة تمنع الدول التي تقوم بحق الدفاع الشرعي أن تتجاوز هذه الشروط والضوابط – في إستخدام القوة – من أجل صد هذا العدوان ، أما في حالة الحرب الإستباقية فإن إستخدام القوة فيها ليس لها حدود فالدولة التي تقوم بهذه الحرب الإستباقية تستمر في إستخدام القوة ضد الدولة التي تهاجمها حتى تضمن أنها سوف لا تفكر أن تهاجمها [٣] .

وبناء على ما تقدم من أسباب يمكن أن نقول إن الحرب الإستباقية حرب غير شرعية بل هي حرب عدوانية.

---

(١) أنظر في ذلك : جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ الرابع من أكتوبر ٢٠٠٣م .

(٢) وهذا ما حدث بالفعل عام ١٩٨١ وذلك عندما قامت إسرائيل بشن الهجوم الجوي على مفاعل تموز العراقي النووي السلمي بحجة أن أمنها القومي سوف يتعرض لخطر ما – لا تعلمه إلا إسرائيل – حتى تضيف صفة المشروعية على هذه الحرب وتدخلها في حق الدفاع الشرعي .

(3) Modlein K.A. 18 ritght : the Bush Administ- ratins doctrine of premtion is not Authorized by the U.N. Charter Foreign Policy September 1 October 2003 .

الفرع الثاني

موقف الأمم المتحدة من هذه الحرب والتكييف القانوني لها [١]

من الناحية العملية للأمم المتحدة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية في أحيان كثيرة قد فرضت هيمنتها على الأمم المتحدة عن طريق فرض شروطها وإرادتها على الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن خاصة الذراع التنفيذي لهذه المنظمة في قضايا كثيرة [٢] .

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نجد أن هناك تحولاً كبيراً قد طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية فبعد أن أعلنت الولايات المتحدة على لسان رئيسها – بوش الإبن – نظرية جديدة في علاقاتها الدولية من أجل مكافحة الإرهاب – كما تعتقد الولايات المتحدة – تسمى بنظرية الحرب الإستباقية .

فأرادت أن تضفي صفة الشرعية الدولية على هذه النظرية ، فبعد تطور الأحداث بخصوص العراق في الفترة ما بين ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقبل الهجوم على العراق في آذار ٢٠٠٣ وتصنيف الرئيس الأمريكي – بوش الإبن – العراق من دول الشر ، أرادت الولايات المتحدة أن تذهب الى مجلس الأمن من أجل أن تأخذ صفة الشرعية الدولية على الهجوم الذي سوف تقوم به على العراق آنذاك – كما فعلت سابقاً [٣] – إلا أنها قد لاقت فشلاً ذريعاً داخل أروقة الأمم المتحدة وذلك بسبب معارضة بعض الدول الكبرى أمثال (روسيا وفرنسا

---

(١) في ٢٠٠٤/١٢/٣ نجد أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان قد صرح بأنه تم إستبدال الإلتفاف العالمي ضد الإرهاب في أحداث سبتمبر ٢٠٠١ الى حجج واهية حول الحرب على العراق في عالم أحادي القطبية . أنظر في ذلك : تصريحات كوفي عنان في صحيفة (The International Herald Tribune) المرجع السابق .

(٢) الأزمة الليبية والسودانية والعراقية إبان حرب الخليج الثانية .

(٣) فقد نجحت الولايات المتحدة في أثناء غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ في إستصدار قرار من مجلس الأمن رقم (٦٧٨) الذي يفوض دول التحالف الدولي بإستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، وأيضاً صدور قرار مجلس الأمن (١٤٤١) في ديسمبر ١٩٩٨ .

وعلى الرغم من أن القرار الأخير يمس سيادة العراق وينطوي على العديد من الفقرات التي تشكل تجاوزاً صريحاً للأمم المتحدة فقد كان هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحجيم الولايات المتحدة والحد من إندفاعها وإصرارها على الحرب خارج إطار الأمم المتحدة في الشرعية الدولية .

والصين وألمانيا) ، وبالفعل قد نجحت هذه الدول في منع الولايات المتحدة من الحصول على قرار يضفي صفة الشرعية في ضرب العراق [١] .

ولكن لم يستمر هذا الوضع كثيراً ، وسرعان ما تحول هذا النجاح – من قبل التنظيم الدولي عندما اعترضت هذه الدول على الولايات المتحدة في محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن يبيح لها غزو العراق – الى فشل جديد في مواجهة الإستباقية ، لقد تحدت الولايات المتحدة وبريطانيا الشرعية الدولية عندما غزت العراق وقامت بإحتلاله هي ومن يعاونها ، وحرمت الدول التي عارضتها في هذا الغزو (روسيا وفرنسا والصين وألمانيا) من عقود الإستثمار التي كانت أبرمتها مع الحكومة العراقية قبل الغزو .

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرتها على الأمم المتحدة بعد غزوها للعراق من استصدار قرارات من مجلس الأمن لكي تضفي على غزوها للعراق صفة الشرعية الدولية ، ومن أمثلة هذه القرارات: القرار رقم (١٤٨٣) الصادر من مجلس الأمن في الثاني والعشرين من مايو ٢٠٠٣ وهذا القرار لم يتغير في جوهره عن مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس من مايو إلا في رتوش بسيطة .

ومن المثير للسخرية في مشروع القرار الأمريكي – الذي يبين لنا مدى فشل الأمم المتحدة الذريع في مواجهة الحرب الإستباقية – أنه يتحدث عن ((سلطة)) يزمع إقامتها في العراق المحتل سوف يعهد إليها ((ضمان مصالح شعبه)) و ((يصادق)) لاحظ ودقق في كلمة يصادق – مجلس الأمن على قيام

---

(١) رفض مجلس الأمن أن يعطي تصريحاً بإستخدام القوة ، وراحت الولايات المتحدة تمارس أقصى ما في وسعها من ضغوط بأساليب مختلفة حتى تأخذ غطاء الشرعية الدولية من مجلس الأمن بقرار يصدره إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً ولم تنجح في الحصول على التسعة أصوات اللازمة لتمرير القرار ناهيك عن تلويح فرنسا و روسيا بإستخدام الفيتو ضد أي قرار يجيز إستخدام القوة ، فقد كان هناك حركة تمرد من التنظيم الدولي ضد الولايات المتحدة الأمريكية تجسدت في عجز الولايات المتحدة عن الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة ، وهذا الأمر له دلالة على قرب إنهيار القطب الواحد بشكل أو بآخر ، فلم تستطع هذه الإمبراطورية أن تجبر الدول الصغيرة في مجلس الأمن على أن تصوت معها ولذلك فقد قررت أن تسحب المشروع وهو تأكيد الهزيمة السياسية للولايات المتحدة .

أنظر في ذلك : الدكتور حسن نافعة ، الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة ، العدوان على العراق ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥ : ٥٤ ، وأيضاً :

http://www.assembly coe.int/documents/working,Docs/doc03/Edoc9768 Ap.htm .

السلطة بالمسؤوليات [١] ، أي أن الأمم المتحدة لا تحدد بالضبط ماهية طبيعة هذه السلطة ولا توقيت قيامها ولا سبل تشكيلها ولا صلاحياتها بل تركت الأمر لإدارة الولايات المتحدة المنفردة ولا يتحدث عمن يمثل العراق في الأمم المتحدة – بعد أن علقت عضوية العراق في الأمم المتحدة وذلك بسبب احتلال الولايات المتحدة له ، وهذا أمر معقد ومفهوم منه أن الولايات المتحدة هي التي سوف تمثل العراق في الأمم المتحدة لمدة عام قابلة للتجديد ٠٠٠ وأيضاً قد دعا هذا القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين منسق خاص – ما بعد الاحتلال – من أجل التنسيق بين المنظمة الدولية ووكالات الإغاثة الدولية وإعادة الإعمار ٠

وقد شمل – القرار – رفع كل أنواع الحظر الدولي باستثناء الحظر على بيع أسلحة للعراق ودعا الى إنشاء صندوق مساعدة العراق [٢] وإن هذا القرار يدلنا دلالة واضحة على سيطرة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة وبخاصة على الذراع الرئيسي للأمم المتحدة – مجلس الأمن – وبذلك يمكن للولايات المتحدة أن تقوم وتفعل ما تريد في المجتمع الدولي وبما يتوافق مع مصالحها وأطماعها الشخصية وفي نفس الوقت تقوم بتغليف هذه الأطماع الإستعمارية بغلاف الشرعية الدولية وهذا يثبت لنا – بدون أي شك – مدى فشل الأمم المتحدة في مواجهة الحرب الإستباقية وبالتالي يمكن أن تقول إن التكيف القانوني للحرب الإستباقية يتمثل في أنها حرب عدوانية وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : إنها تتعارض تعارضاً تاماً مع نص المادة ٤/٢ ، إذ إن الدولة التي تقوم بمثل هذه الحروب – الاستباقية – يكون عندها النية المسبقة للهجوم على دولة أخرى وأن الذي يلي هذه النية هو القيام باستخدام القوة المسلحة – الفعل – ضد هذه الدولة وفي كلتا الحالتين – نية إستخدام القوة ، واستخدام القوة فعلاً – حرمتها نص المادة ٤/٢ [٣] ٠

---

(١) وقد انتهىدور هذه السلطة (سلطة الائتلاف المؤقتة) في ٢٠٠٨/٦/٣٠ عندما حدث ما يسمى بتسليم السيادة الى العراق ولكنها في الواقع السيادة لم تسلم حيث شكلا انتهى دور هذه السلطة الا انه في الواقع توسع دورها وتركز في النواحي التي تخدم أهداف U.S.A

(٢) للمزيد من المعلومات حول القرار رقم (١٤٨٣) الصادر من مجلس الأمن ، أنظر في ذلك : الدكتور أحمد ثابت ، الأستاذ خليل العناني ، المرجع السابق ، ص ٨٥ وما بعدها ٠

(١) فعند النظر الى غزو العراق نجد أنه تم غزو العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بناءً على أسانيد باطلة – إمتلاك أسلحة دمار شامل وتغيير نظام الحكم بالقوة الذي حرمته المادة ٧/٢ من الميثاق – وبالتالي يمكن القول

ثانياً : الحرب الاستباقية ليست من الحالات التي يبيح فيها القانون الدولي استخدام القوة : نلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة – كما عرفنا مسبقاً – قد أباح استخدام حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي على وفق شروط وضوابط نص المادة (٥١) من الميثاق الجماعي – وأيضاً – قد أباح ميثاق الأمم المتحدة على وفق الفصل السابع من الميثاق استخدام القوة تدابير الأمن الجماعي التي يصدر بها قرار من مجلس الأمن ٠

ثالثاً : الحرب الإستباقية حرب عدوانية على وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣١٤) لسنة١٩٧٤ الخاص بتعريف العدوان ٠

الخاتمة :

توصلنا من خلال فقرات البحث الى أن نظرية الحرب الاستباقية قد اصابت التنظيم الدولي المعاصر باضرار بالغة السوء بل – الأسوء من ذلك – ارجعته الى عصور الظلام والهمجية التي كانت سائدة قبل ذلك والتي كانت تعتمد اعتماداً كلياً على استخدام القوة بصفتها اداة شرعية في العلاقات الدولية وهذا ما انتهجته USAكاسلوب لها في سياستها وفرضت على المجتمع الدولي أن يكون تحت أمرها وطاعتها ، وقد ظهر ذلك جلياً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، فقد اعلنت عن مبادئ جديدة لسياستها الخارجية ، فنجد أن من أهم هذه المبادئ الجديدة تتمثل في الحرب الاستباقية والتي بمقتضاها تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة أو منظمة ارهابية – حسب المفهوم الامريكي – يتوقع أو يخشى أن تقوم بشن هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو على مصالحها الخارجية ، ولايشترط – من وجهة نظر الولايات المتحدة – أن يكون هناك هجوم قد وقع بالفعل أو هناك تحضير فعلي له حتى يتثنى لها أن تستخدم القوة من أجل صد هذا الهجوم أو احباط هذه الأعمال التحريضية ، وانما يكفى- وفقاً لهذه السياسة الاستباقية – توقع أو احتمال أو حتى لتهديد بوقوعه . وعرفنا أن هذه النظرية عندما أعلنها الرئيس الأمريكي لم يكن يقصد منها المعنى الضيق للاستباق وإنما امتد هذا المعنى إلى معنى أوسع بكثير من استباق هجوم وشيك

بأن هناك نية من الولايات المتحدة بأستخدام – نية مسبقة – القوة ضد العراق وبالفعل تم إستخدام هذه القوة في مارس ٢٠٠٣ ويكفي هنا تصريح كولن باول وزير الخارجية في أحد تصريحاته عندما يقول (إذا قررت الولايات المتحدة عمل شئ فسوف نقوم بعمله وحتى وإن لم يتبعها أحد) ، ص ١٠ من الورقة ٠

الحدوث ويتمثل في – المعنى الأوسع – شن حرب استباقية أو وقائية تجنباً لتهديد وارد في المستقبل وليس بالضرورة أن يكون قريباً .

وللأسف الشديد نجد أن الكونجرس الأمريكي قد وافق على هذه السياسة الاستباقية الجديدة .

وقد اثبتنا أن هذه الحرب غير شرعية ولا تتماشى مع التنظيم الدولي المعاصر للأسباب الآتية :

١. عند النظر الى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر نجدهما يبيحان استخدام القوة في العلاقات الدولية في حالتين : الحالة الأولى عند اتخاذ تدابير الأمن الجماعي – في الفصل السابع من الميثاق - ، والحالة الثانية تنص عليها المادة ٥١ من الميثاق وهي الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ، ويترتب على ذلك أن الحرب الاستباقية – ليست من الحالات التي يباح فيها استخدام القوة في العلاقات الدولية – حرب عدوانية غير شرعية لاتتوافق مع احكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .
٢. في حق الدفاع الشرعي – نص المادة ٥١ من الميثاق – نجد أن الدولة الضحية للعدوان من حقها ضد الهجوم وفي الوقت نفسه تقوم هذه الدولة باخطار مجلس الأمن من أجل القيام بمهامه حتى يحافظ على السلم والأمن الدوليين ، أما في الحرب الاستباقية لا تستلزم اخطار الأمم المتحدة بل تكون خارج نطاق الأمم المتحدة .
٣. إن القرن الـ ٢٠ شهد محاولات من رجال القانون الدولي والسياسة من اجل القضاء على سياسة استخدام القوة في العلاقات الدولية وقيام الدول القوية بشن الحروب من أجل تحقيق مصالحها القومية وكانت النتائج المترتبة على هذه الجهود قيام منظمة الأمم المتحدة والنص في ميثاقها على تحريم استخدام القوة أو التهديد بها – م٤/٢ – وبعد أحداث سبتمبر نجد أن الولايات المتحدة تريد أن تعتمد نظرية الحرب الاستباقية وبذلك تريد أن تهدم كل الجهود السابقة .
٤. وقد عرفنا أن اعتماد نظرية الحرب الاستباقية في التنظيم الدولي المعاصر سوف يؤدي الى نتائج بالغة السوء تتمثل في الفوضى الدولية .
٥. وهناك من يقول – أصحاب النظرية الاستباقية – إن هذه الحرب ما هي الإ نوع من أنواع الدفاع الشرعي ، الا أن هذا الكلام مغلوط لسببين :

السبب الأول : إن استخدام القوة في اطارها لا يتوقف – فقط- على وقوع هجوم من قبل دولة أخرى ، وانما يكفي لذلك توقع خطر الهجوم أو الاعتداء مستقبلاً حتى ولو كان هذا المستقبل ليس بقريب .

السبب الثاني : إن ممارسة حق الدفاع الشرعي من قبل الدول يكون على وفق شروط وضوابط معينة معروفة ومحددة تمنع الدول التي تقوم بحق الدفاع الشرعي أن تتجاوز هذه الشروط والضوابط – في استخدام القوة – من اجل صد هذا العدوان ، أما في حالة الحرب الاستباقية فان استخدام القوة فيها ليس لها حدود فالدولة التي تقوم بهذه الحرب الاستباقية تستمر في استخدام القوة ضد الدولة التي تهاجمها حتى تضمن أنها سوف لا تفكر أن تهاجمها.

وبناء على ماتقدم يمكن القول بأن الحرب الاستباقية حرب غير شرعية عدوانية من الدرجة الأولى يترتب عليها عدم مشروعية اكتساب الأراضي وتحقيق مغانم كثيرة نتيجة لهذه الحرب وايضاً أنها - الحرب الاستباقية – ضد السلم الدولي وتحديد المسئولية الدولية على عاتق الدولة أو الدول التي تنتهج سياسة الاستباق غير المشروع .

وقد توصلنا الى نتيجة – في غاية الأهمية – عملية من أجل مواجهة أصحاب نظرية الحرب الاستباقية ، هذه النتيجة تتشعب إلى أمرين : أولهما يتمثل في تفعيل مبدأ التضامن الدولي بين الدول في المجتمع الدولي من أجل الوقوف في وجه الاستعمار الجديد – أصحاب نظرية الاستباقية – وثانيهما يتمثل في تحديث الأمم المتحدة من اجل مواكبة التطورات الدولية . وخاصة – هذا التحديث – مجلس الأمن الدولي حتى يتحرر من سطوة وسيطرة حق الفيتو للدول الخمس دائمة العضوية . التي تبحث عن مصالحها الخاصة أولاً وأخيرا

والله ولي التوفيق

مراجع البحث :

أولاً : المصادر باللغة العربية :

أ- المواثيق الدولية :

١- ميثاق الأمم المتحدة

٢- عهد عصبة الأمم

ب- التقارير والمقالات والبحوث :

١. أشتون ب٠ كارثر٠ والدكتور ويليام ٠ ج – بيري وزير الدفاع الأمريكي الأسبق٠ الدفاع الوقائي إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن ٠ ترجمة أسعد حليم ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م٠ مؤسسة الأهرام ٠

٢. الدكتور السيد أمين شابي ، هل لنظرية الضربات الإستباقية مستقبل ، الأهرام ، ٢٠٠٤/٥/٢٨ ، العدد ٤٢٩٠٧.

٣. اللواء حسام سويلم ، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية / مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ٢٠٠٢.

٤. الدكتورصلاح البسيوني ، مابين الشرعية الدولية والشرعية الامريكية ، الاهرام ، ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ ، العدد ٤٢٣١٧
٥. الأستاذ محمد سيد أحمد ٠ معضلات عصرية مذهب الحرب الإستباقية ، الأهرام ، العدد ٤٢٤٣١ في ٢٠٠٣/٢/٧
٦. التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ الازمة العراقية الأمريكية ، ص٢٨ وما بعدها
٧. التقرير الإستراتيجي العربي ، صادر عن مركز الدراسات السياسية ولإستراتيجية بجريدة الأهرام ، عام ١٩٩٥ ، القاهرة ، ثالثاً – الأزمة العراقية – الغربية ، إستمرار العقوبات ، ص ١٥٤
٨. الوقائع ، مجلة الأمم المتحدة ، عدد ديسمبر ١٩٩١م ، ص ١٤ وما بعدها .
٩. التقرير الإستراتيجي الدولي عام ١٩٩٥
١٠. التقرير الإستراتيجي العربي ، عام ١٩٩٨ ، المأزق الأمريكي في العراق ، ص ٨٧ وما بعده.
١١. الأهرام المصرية ، الأعداد الصادرة في ٤، ٧، ٨ من فبراير عام ٢٠٠٤م .
١٢. جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ الرابع من أكتوبر ٢٠٠٣م .

ج- الكتب :

١. الدكتور أحمد ثابت ، وخليل العناني ، العرب و النزعة الإمبراطورية الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥
٢. بيبر سيالنجر ، إريك لوران ، حرب الخليج – الملفات السرية ، سفنكس للطباعة والنشر ، ترجمة عزمي مخلوف .
٣. الدكتور حسن نافعة ، الأمم المتجدة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة ، العدوان على العراق ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية .
٤. اللواء دكتور حسنين المحمدي بوادي ، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية ، منشاة المعارف بالاسكندرية ، ٢٠٠٤.
٥. الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ -٢٠٠١ .
٦. الأستاذ الدكتور عبد العزيز سرحان ، الأمم المتحدة ،إختيار المصير ، الشرعية أو الإستعمار الأمريكي ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥.
٧. الأستاذ فهمي هويدي ، مصر تريد حلاً ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢م

٨. الدكتور محسن علي جاد ، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥.
٩. الدكتور مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، القاهرة ، عام ٢٠٠١.
١٠. الدكتور محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٢.

ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية :

أ- المواقع على شبكة الانترنيت :

1- www//usinfo0state.gorg/Arabic/tr/1015 sana see.htm
2- www.carnegiecouncil.org/view media.php.prim/D/868.
3- www.pbs.org/wgbh/pages/front/iae/shows/iraq.html.
4- www.ahram.org.eg/archive/index.asp
5- www.pbs.org/wyghi/frontline show/iraq.htm.
www.ahram.org.eg/archive.index.
6- www.whitehouse.gov8news/releases/2002 /o6/20020601- htmlacessed July 5 ,2002
7- www.usinfo.state.gov/Arabic/tv/1015 sanasec.him
8- www.siyassa.org.eg/asigyassa/ahram/2002/1011/milli.htm
9- www.ahram.org.eg/archive.index
10- www.carnegiecouncil./org/view media.php/prm iD/868
www.historians.org/perspectives/issues/2003/2005/0305pre/.cfm.
11- www.antiwar. Com/bock/boa/002.html
12- www. Csmointor. Com/2004/ po204/ po1so2 usfp.htmi
13- www.globelaw.com/Iraq/preventive-war-iraq.html.
14- www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/irag.htm
15- www.wsws.org/articles/2002/aug2002/germ-a26.shtml
16- www.informatione learing house.info/article4416.html.
17- www.ahram.org.eg/archive.index
18- www.carnegiecouncil.org/view media.php/prm ID/868.
19- www.cia.gov.
20- www.world- nuclear.org/sym/2001/blixbio.htm.
21- www.assembly.coc.int/documents/working docs/doc03/EDOC9768 AD.htm
22- www.un.org.Document 8 .
23- www.csmointor . com/2004/0204/POI SO2-usfp.html.
24- www.wwsws.org /articles/200/sep 2002/iraq-s05.sht

25- www.ejil.org/Journal/vo110/No1/coma.htmi .
26- www.globalactionpw.org/prev/rev17.html.
27- www.assembly.coe.int/documents/working,Docs/doc03/Edoc9768 Ap.htm

ب- الكتب :

1- Arthur Schiesing 0jr ; (a distinguished historian , was an advisor to president john F0 Kennedy); unilateral preventive war : legitmate and immoral , los Aneles times ,21 August 2002
2- Bob Wood ward Bush at War (New York : Simon and Schuster 2002) pp.48-85
3- Document 2 : Direct of central intelligence, national intelligence, national Intelligence Estimate Iraq s Continuing Programs for weapons of mass destruction October 2002 Top secret (Extract).
4- Document I: CIA Iraqr s weapons of mass destruction programs, October 200 unclassified
5- Duncan, E.J. CUrric L.L.B. (Hons) L.L.M. ((Preemptive war)) and International Low After Iraq 22 May 2003 .
6- Global action to breemptve War A Coalition – Bull Ding Effort to stop war , Genocide & Internal Armed Conflict
7- Dr. Hans Blix, Briefing of the security council February 14, 2003
8- Haward lafranchi, Doubt grows over : preventive war , from the February 04, 2004 edition intelligece Intelligence Iapses over Iraq riase skepticism among allies and others about the bush joctrine on when to wage war
9- Iraq has no nuclear weapons programme Dr. Mohammed El - Baradithe staus of nuclear inspections in Iraq , January 27 , 2003 wlatt: IAEA update for the security council pursuant to Resolution 1441 (2002) , January 27 , 2003 , Document 5.
10- Dr. Kai Ambos (Max. Planck institute for international and foreign Criminal law, Freibury, in Breisgau Germany) . European Journal of International Law, NATO, the UN and the use of Force: Legal Aspects .
11- Kofi A. Annan; (un.secrtary-general) courage of fulfil our 2004, responsibilities the Economist, Thursday 2 December .
12- Mepherson/ The fruits of preventive war , on February , 16,2006 from the presidens colmn in the may 2003 persepectives.

13- Modlein K.A. 18 ritght : the Bush Administ- ratins doctrine of premtion is not Authorized by the U.N. Charter Foreign Policy September 1 October 2003
14- Mr, Andreas Gorss Switzerland, Socialist Group,Parliamentary Assembly, Europe and the war in Iraq, Doc. 9768 Addendum
15- Noam Chomsky; preemptive war ((The supreme crime)) Iraq: invasion that will live in infamy
16- Staniey Kober (He is research fellow in foreign policy studies at the cato institute), what napoleon and Bismark Teach as about preemptive war, September 18 , 2004 , http://cato.org/dailys - 09-18-04. html .
17- Ulrich Rippert; German Chancellor lines up with us critics of bush war plans vs. Iraq,26 August 2002
18- W . Micheal Reisman; In defence or world puplic order A.J.P.I.L. October 2001 Vol. 95. no. 4
19- Wild. Verwey, Economic Developments, Peace and International low the Hague 1972